ARID Journals

ARID International Journal of Informetrics and Scholarly Communication (AIJISC)
ISSN: 2708-7352

Journal home page: http://arid.my/j/aijisc

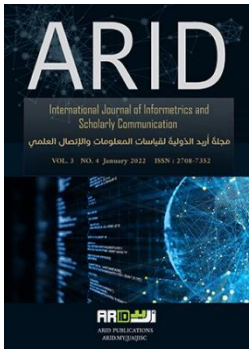

مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ لقياسات المعلومات و الإتصال العلمي

العدد 4 ، المجلد 3 ، كانون الثاني 2022 م

Maghreb Journal of Documentation and Information from 1983 to 2020: a bibliometric study

Madani Emna

Higher Institute of Documentation, University of Manouba, Tunisia

المجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات من 1983 إلى 2020: دراسة بيبليومتريّة

آمنة المداني

المعهد العالي للتوثيق، جامعة منوبة – تونس

Madani_emna@yahoo.fr

arid.my/0006-4735

https://doi.org/10.36772/arid.aijisc.2022.341

ARTICLE INFO
Article history:
Received 26/06/2021
Received in revised form 21/08/2021
Accepted 20/10/2021
Available online 15/01/2022

ABSTRACT

Throughout this work, the general characteristics of the Maghreb Journal of Documentation and Information have been introduced since its' establishment in 1983 to 2020. The Maghreb Journal of Documentation and Information is published annually by the Higher Institute of Documentation. The researchers have used the bibliometric approach in order to quantify the frequency of publications and to review the percentage of articles' productivity and their distribution during the years of publications. The study found that there is an average of 447 articles published by 572 authors in 29 issues over a period of 24 years from the actual publications, without considering the years of interruption. It is worth to mention that the journal was resuming its activities and functions after each interruption, especially after the scientific events to publish their activities or after changing its directing members.

Moreover, in order to clarify the direction of the journal and its editorial board, the bibliometric approach has also helped to extract the sub-topics presented by the publications, as it is the only journal specialised in the information science in Tunisia. In addition, besides studying of the linguistic writing choices of the authors; the study focused on the Influence of the French language in writings to understand the general cultural and social framework that made the Arabic language ranked as a second language in number of publications.

Keywords: Maghreb Journal of Documentation and Information, Higher Institute of Documentation, Bibliometric study, Intellectual production, Scientific publications.

الملخص

عملنا من خلال هذه الدراسة على تقديم الخصائص العامّة للمجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات، منذ ظهورها سنة 1983 إلى حدود 2020، والتي يصدرها المعهد العالي للتوثيق سنويّاً. إعتمدنا من أجل ذلك المنهج البيبليومتري حتى نقف كميّا على حجم إصدارات المجلّة وعلى نسبة تواترها، إضافة إلى الإطلاع على إنتاجيّتها للمقالات وتوزيعها حسب الأعداد، وخلال سنوات الصدور الفعلي. لنقف على معدّل 447 مقالة نشرها 572 مؤلّف في 29 عددا على امتداد 24 سنة من الصدور الفعلي، دون اعتبار سنوات التوقف. حيث لوحظ في أغلب الأحيان أنّ المجلّة تعود لنشاطها بعد انقطاع، سواء على إثر تظاهرة علميّة لنشر فعالياتها أو بعد تغيير في الإدارة القائمة عليها. و لكي نتبيّن توجه المجلة وخطها التحريري، فقد مكننا المنهج البيبليومتري أيضا على استخراج المواضيع الفرعيّة التي تطرحها المجلّة باعتبارها الإصدار الوحيد المتخصص في علم المعلومات في تونس. إضافة إلى دراسة التنوع اللغوي في الكتابة وفي علاقة لغة الكتابة بالمؤلفين، لنقف على سيطرة اللسان الفرنسي في الكتابات، محاولين توضيح الإطار الثقافي والاجتماعي العام والذي جعل من اللسان العربي يحتل المرتبة الثانية في عدد المنشورات.

الكلمات المفتاحية: المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات، المعهد العالي للتوثيق، دراسة بيبليومتريّة، الإنتاج الفكري، المنشورات العلميّة.

المقدمة

تُعتبر عمليّة الكشف عن خصائص الإنتاج الفكري بالمجلات الأكاديميّة، ترجمة للنشاط العلمي بشكل قابل للقياس والإحصاء. في هذا الصدد تتنزّل هذه الدراسة البيبليومتريّة في إطار بحث بيبليولوجي نقدّم من خلاله المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات بما هي إصدار علميّ سنويّ يعود بالنظر والمسؤوليّة إلى المعهد العالي للتوثيق.

وتعتبر المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات، النشريّة الأكاديميّة الوحيدة المختصة في علوم المعلومات بالبلاد التونسيّة، ورغم هذا التفرّد في التخصص على الصعيد الوطني، إذ أنّ المعهد العالي للتوثيق هو المؤسسة الجامعية التونسية الوحيدة التي توفر التكوين في اختصاص المعلومات، وأيضا تدريب الموثقين وأمناء المكتبات والأرشيف. إلاّ أنّ إشعاعها قد تجاوز الحدود الوطنيّة ليستقطب انتباه الأجوار والبلاد العربيّة والغربيّة، حيث اختارت المجلّة سياسة طرح المستجدات المتعلّقة بتخصص المكتبات والتوثيق والأرشيف لمتابعة التطورات في البيئة الإلكترونيّة، وذلك من باب الانفتاح على التطورات التكنولوجية، لتوسيع التخصص وليشمل امتدادات علوم المعلومات التي بدأت تدريجياً تتحرر من الأسس الكلاسيكية لمهنة الموثق والمكتبي والأرشيفي.

أهميّة الدراسة:

تكمن أهميّة هذه الدراسة في التعريف بالمجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات، والإطلاع على نشأتها وتطورها، باعتبارها المنشور الأكاديمي الوحيد في البلاد التونسيّة المتخصص في علم المعلومات بتفرعاته من ناحية، ونقاط الإلتقاء مع العلوم الأخرى مثل الإعلاميّة والتراث وغيرها من المعارف من ناحية أخرى، محاولين الكشف على نقاط القوة ونقاط الضعف في نسبة إنتاجيّة المجلّة وخصائصها.

إشكاليّات الدراسة:

للوقوف على أهميّة الدراسة، سنعمل على الإجابة على جملة من التساؤلات مثّلت في الواقع تفصيلات البحث:

- كيف يمكن وصف التوزيع الزمني لصدور المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات من 1983 إلى 2020 وما مدى استقرار تواتر صدورها ؟

- ماحجم الإصدارات وإلى أي مدى يجوز لنا الإقرار بأهميّة واستقرار الإنتاجيّة العلمليّة بالمجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات؟

- ما هي المواضيع التي تطرحها المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات؟

- ماذا يعكس التوزيع اللغوي للمقالات بالمجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتعرف على خصائص الإنتاج العلمي للمجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات، وذلك حتى نتمكن من الكشف على توجهاتها وعلى مميزات وقيمة الكتابات، مع دراسة دائرة المؤلفين وتأثيراتهم المتبادلة علميّا وتوجهاتهم، إضافة إلى تحديد فترات الركود العلمي للمجلّة، وفترات استمرار الصدور والمحافظة على دوريّة ظهورها، باعتبارها إحدى قنوات الإتصال العلمي، إضافة على نسبة الإنتاج وتوزيعها الموضوعي واللغوي وفي علاقته بالمؤلفين وبالخط التحريري العام.

منهجيّة البحث:

حتى يكون العمل متكاملاً، فقد وزّعنا العمل إلى ثلاثة أقسام أساسيّة، ليتفرّع عن كلّ قسم جملة من العناصر التفصيليّة للبحث.

حيث خصصنا القسم الأوّل من الدراسة لتقديم السياق العام للدراسة من أجل وضع البحث في إطاره النظري ولنتعرّف على نشأة مفهوم الدوريّة العلميّة ونحدد جملة العمليات المقترنة بها، وفي نفس الإطار تناولنا مصطلح البيبليومتريقا بما هو أساس كلمة مفتاحيّة للدراسة.

أمّا القسم الثاني، فقد كان تحديدا للمجال المؤسساتي الذي تصدر تحت إشرافه ومسؤوليته المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات، وهو المعهد العالي للتوثيق ومخبره والمسمّى بمخبر البحث في علوم المعلومات SILAB. وفي نفس النسق تناولنا بالتعريف المجلّة المغاربية للتوثيق والمعلومات، بنا هي موضوع البحث منذ بداية ظهورها سنة 1983 إلى سنة 2020م، والتي تعتبر سنة تطورها شكلا مع التحول الرقمي.

القسم الثالث من العمل، ارتكز على دراسة ميدانية وتصفح لجميع الإعداد الصادرة للمجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات، والتثبت في فهارسها، وذلك حتى نقف على خصائصها، معتمدين على المنهج الببليومتري الإحصائي أو الطريقة الإحصائية في البحث العلمي بتوظيف الأساليب الحسابية والرياضية في تجميع البيانات والمعلومات وتنظيمها رقميّا وعبر نسب مئويّة، عاملين على تحليل وتفسير تلك الإرقام وتأويلها حسب ما يتوفر لنا من معرفة، تمكننا من تقييم النشر العلمي في المجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات منذ ظهورها سنة 1983 إلى سنة 2020م، لاستخلاص المؤشرات البنائية لإنتاجها. دارسين من خلال ذلك نسبة تواتر صدورها والمواضيع الأكثر تناولا من الباحثين واللغة الأكثر اعتمادا في الكتابة والتي تعتبر مؤشرا على التوجه الفكري لأصحاب الكتابات بالمجلّة.

1. السياق العام للدراسة:

1.1 الدوريّة العلميّة:

يعود ظهور الدوريات العلمية بمفهومها الدقيق إلى كل من فرنسا وبريطانيا، حيث ظهرت بها مجلة journal des savants بفرنسا سنة 1665، ثم صدر في نفس التاريخ وعن الجمعية الملكية البريطانية الكيميائية في لندن مجلتها العلمية الشهرية، Philosophical transactions (بوفجلين، وقشايري، 2017). توالى بعد ذلك وبشكل سريع صدور الدوريات العلمية سواء المتخصصة أو غير المتخصصة حتى أصبحت مصدر من مصادر المعلومات.

في هذا السياق نذكر أنّ منظمة اليونسكو" UNESCO" قد عرّفت الدوريات على أنها "مطبوع يصدر على فترات محددة منتظمة أو غير منتظمة، ولها عنوان واحد متميّز ينظم جميع أعدادها، ويشترك الكتابة فيه العديد من الكتاب، وقد تستمر إلى ما لا نهاية" (النوايسة، 2011، ص 31) ويدخل ضمن هذا المفهوم الواسع الصحف والمجالات بمختلف أنواعها (برجس، 1990). تطلق الجهات العلمية لفظ الدوريات على الإنتاجات العلميّة التي تصدر بشكل تواتري. كما تستوجب فاعليّة المجلّة نفسها وقيمتها العلميّة شروط، ولعلّ أهمها: أن تتصف بالجودة، حيث تقوم الدوريّة بعملية النشر بشكل دوري وزمني منظم، كما تجد المجلة نفسها وأمام تحديات جودة المنشور، ملزمة بأن تتبع المحددات والمقاييس المنهجية فيما يُنشر بها من الأوراق العلمية، يأخذ ما ينشر بالمجلة العلميّة من البحوث والدراسات والمناقشات، شكل مقالات تقدّم دراسات أصلية، ومراجعة للمقالات، واستعراضات للكتب (المجلات العلمية الدولية المحكمة، 2017).

2.1 العمليّات المقترنة بالإصدار العلمي الدوري:

ليست المجلّة العلميّة مجرّد منشور يسمح بإتاحة الكتابات والأفكار فقط، وإنما وحتى تتوثق صفتها العلميّة، لابدّ من أن تتصل بالمجلات العلمية الدولية المحكّمة جملة من المفاهيم الأساسيّة وهي أساسا:

- عمليّة التحكيم: وهو إجراء تقييمي يخضع بمقتضاه المقال المرسل قصد النشر إلى عمليّة تقييم علمي من محكمين، والنظر في ما مدى مطابقتها لشروط النشر الضمنيّة والشكليّة، بالمجلات العلميّة الدوليّة المحكمة، وعلى ذلك الأساس يقبل المقال أو يرفض أو يرجع للتعديل قبل النشر.

- عامل التأثير: تتنوع معامل التأثير، لنذكر منها مثلا عامل ISI، وعامل SJR، وعامل H، وعامل JIF، وعامل G، وعامل SIR. وعامل التأثير هو مقياس لأهمية المجلات العلمية المحكمة ضمن مجال تخصصها البحثي، وعبارة عن قيمة رقمية تُقاس بها جودة المجلات، وعلى أساس ذلك يكون ترتيبها. ويتم قياسها عن طريق القيام بقسمة عدد الاقتباسات والاستشهادات من

جميع موضوعات إحدى المجلات الدولية المحكمة خلال سنة ماضية، أو سنتين ماضيتين، وذلك على حسب أسس وقواعد الجهات التي تصدر معامل التأثير.

-التصنيف في قواعد البيانات: يتم ترتيب المجلات العلمية في القواعد اعتمادًا على قيمة المعامل، علما أنّ لكل عامل تأثير قواعد البيانات الخاصة به، ومن أشهرها: قاعدة تصنيف Web Of Science، وقاعدة تصنيف Scoups، وقاعدة تصنيف Google Scholar، وقاعة تصنيف Plum X، وقاعدة تصنيف Impact Story، وقاعدة تصنيف Altmetric، وقاعدة تصنيف Crowdometer (المجلات العلمية الدولية المحكمة، 2017).

3.1 البيبليومتريقا:

كان Paul Otlet أوّل من وظّف عبارة القياسات البيبليومتريّة (Otlet,1934, p.124)، وتعرّف البيبليومتريقا أو البيبليوغرافيا الإحصائيّة أوالدراسات الببليومترية أو القياسات الورقية، بما هي العلم والدراسة التي تنصرف إلى البحث في الإنتاج الفكري، متخصصا كان أو عامّا، بشكل كمي و نوعي، بالإعتماد على المناهج الرياضيّة (شعبان، 1981). كما تعرف البيبليومتريقا أيضا بما هي مجموعة الأساليب الإحصائية والقياسات الكمية المستخدمة في دراسة الخصائص البنائية للإنتاج الفكري، وتستخدم الأساليب الرياضيّة والإحصائية من أجل تحليل البيانات المتعلقة بالوثائق لمعرفة خصائص عمليات تداول المعلومات وأهم الجوانب المشكلة لها.(الشامي، 1988، ص146)

وتتألف عبارة الببليومتري bibliométrie أو البيليومتركس Bibliometrics أساسا من جزأين:

- ببليو Biblio وتعني الكتاب أو الوثيقة.
- متركس Metrics و تعني المتري كوحدة قياس إحصائية أو حسابية وهذا ما يؤكد تسميته بالإحصاء الوثائقي.

ورغم تنوّع تسميات هذه العمليّة، إلاّ أنّ المؤكد هو أهميتها العلميّة وخاصة في مجال علم المكتبات والمعلومات، باعتبارها عمليّة تقدّم وصفا للعديد من الأساليب الفنية التي تعمل على تقديم التفسيرات الفنية لعملية الإتصال المكتوب (قنديلجي، 2008، ص 159)، حيث توظّف الدراسات الببليومترية في العديد من العمليات العلميّة وأهمّها:

- تحديد الخصائص البنيائية للإنتاج الفكري المتخصص.
- إبراز مظاهر اندماج أو انشطار الموضوعات العلمية.
- تحديد أكثر المؤلفين إنتاجية في حقل موضوعي معين.
- تحديد خصائص التأليف المنفرد والمشترك.

- تحديد الدوريات العلمية الأكثر إنتاجية والأكثر تأثيرا (كلو،2010، ص69 - 41).

والجدير بالذكر أنّه قد ظهرت مفاهيم جديدة للدراسات البيبليومتريّة، حيث تجاوز مجال الدراسات البيبليومتريّة حدود المنشورات الورقيّة، ليقتحم المجال الرقمي عبر تحليل مواقع الإنترنت ودراسة الإنتاج الفكري الرقمي على الواب والتي أطلق عليها بالدراسات الوابومترية Webometrics (كلو،2010، ص2).

2. المجال المؤسساتي للدراسة وإنتاجها العلمي:

1.2 المعهد العالي للتوثيق:

المعهد العالي للتوثيق هو مؤسسة جامعية تونسية، تعود بالنظر لجامعة منوبة، وتخضع لإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. يتمتع المعهد العالي للتوثيق بالشخصية المدنيّة والاستقلال المالي. أنشأ المعهد بموجب القانون رقم 81-63 المؤرخ 11 يوليو 1981 بتسمية المعهد الأعلى للتوثيق، من أجل التدريب في اختصاص علوم المكتبات والتوثيق والأرشفة وتكوين أخصائيين في المعلومات الجديدة على غرار أمين مكتبة، مراقب المعلومات، مدير المعلومات، مدير المعرفة ...

تتمثل مهمة المعهد الأساسيّة في تدريب متخصصي المعلومات الوثائقية القادرين على تحليل وإدارة وتطوير نظام معلومات باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة وتحسين خدمات الوثائق والمكتبات. كما يعمل على تزويد المديرين التنفيذيين المستقبليين بالتقنيات والمعرفة اللازمة لحفظ وتعزيز وإدارة الوثائق التي تشكل جزءًا من التراث الوطني. لهذا الغرض، فقد اختار المعهد تحديث برامجه التعليمية والتدريبية المتخصصة، بشكل يستجيب لبرنامج التدريس في طبقاته النظرية والعملية المختلفة لتدريب مختلف الهيئات المهنية في التوثيق والمكتبات والأرشيف (Institut Supérieur de Documentation).

ويعتبر بعث معهد جامعي عالي متخصص في مجال التوثيق والمكتبات والأرشيف، تتويج لتقليد جسّدته سلسلة من برامج التدريب والتعليم الظرفيّة والتي انطلقت سنة 1964 في معهد علي باش حامبا بدعم من المؤسسة الألمانية فريدريش ناومان Friedrich Naumann (Vaughan, 1982)، حيث تم تشكيل أول دورة تدريبية لأمناء المكتبات والتوثيق في تونس. ثمّ ألحق هذا التخصص سنة 1969 بالمدرسة الوطنية للإدارة، فمعهد الصحافة وعلوم المعلومات سنة 1979 (Gdoura , 2008, p.p.4-12).

وبمتابعة من المهنيين ولمواجهة التطور المستمر وأمام الاحتياجات الملحّة لتأمين نشاط المكتبة ومعالجة المستندات، مُنحت المهنة سنة 1973، نظام أساسي خاص بمهنيي التوثيق والمكتبات والأرشيف. ثمّ لمزيد تعزيز القطاع ظهرت سنة1981 دعوات إصلاحيّة تنص على إنشاء دورة تدريبية لمدة عامين لثلاث فئات من المرشحين: حاملي البكالوريا الجدد المخصصين لنهاية عامين من الدراسة كأمناء مكتبات مساعدين، وخريجي دورات أولى في تخصصات أخرى لدراسة عامين إضافيين في تخصص

التوثيق والمكتبات والأرشيف، ويقع تعيينهم في وظائف أمناء المكتبات والموثقين ودور الأرشيف. والماجستير في التخصصات الأخرى، لا سيما في العلوم الإنسانية، للحصول على درجة الماجستير في التوثيق والمكتبات والأرشيف بعد عامين من الدراسة لضمان مهام أمناء المكتبات أو مراكز التوثيق (Vaughan, 1982) .

في إطار هذا الإصلاح، أنشأ المعهد الأعلى للتوثيق[1] بتعديل آخر بدأ سنة 1988، ليقدّم نوعين من التدريب في العلوم الوثائقية: دورة لمدة عامين لنيل درجة جامعية بصفة مساعد مكتبي وموثق وأرشيفي مساعد، ودورة مدّتها أربع سنوات لنيل درجة الأستاذيّة في التوثيق والمكتبات والأرشيف(Benjelloun & Abid. 1985, p.p. 62-67) .

اعتبارًا من سنة 1997، تم تفويض المعهد الأعلى للتوثيق أيضًا بإصدار شهادة في الدراسات العليا المتخصصة في إدارة المكتبات وعلوم الأرشفة، ليعلن سنة 2007-2008 عن الثالثة من خلال برمجة ماجستير مهني في علوم المكتبات والتوثيق-Mkada) Zghidi, 2007, p.p.137-162)

وفي 2008-2009 دخل المعهد في منظومة أمد، كما تمّ إدراج مبدأ التعليم حسب الوحدات في شكل دروس مندمجة، واتخذ التدريب طابعًا تقنيًا بدرجة أكبر، وظهر ذلك في شكل تخصصات فرعيّة (الإجازة التطبيقيّة في إختصاص التوثيق والمكتبات والأرشيف LA DBA، والإجازة التطبيقيّة في اختصاص التصرف الإلكتروني للمعلومات والوثائقLA GEID وإجازة الأساسيّة في علوم المعلومات LF SI)(Mkadmi & Ben Romdhane. 2007) ، ثّم وقع تعديل هذه المسارات سنة 2018-2019 بالحفاظ على تخصصين وهما المكتبات ومصادر المعلومات والتصرف في الأرشيف.

يؤمّن المعهد العالي للتوثيق خلال السنوات الأخيرة، ماجستير بحث يمهّد لمرحلة الدكتوراه، إضافة إلى صنفين آخرين للماجستير المهني : تتخصص الأولى في التوثيق المؤسسي وأما الثانية فتتخصص في التصرف في المعلومات والوثائق الرقميّة.

2.2 مخبر البحث في علوم المعلومات SILAB:

يضمّ المعهد العالي للتوثيق، مخبر بحث، وهو امتداد لأنشطة وحدة البحث السابقة: "المكتبة الرقمية والتراث" والتي تم إنشاؤها سنة 1999 من أجل الاهتمام بقضايا متعلقة ببناء المعرفة ونقلها واستخدامها في فترة التحول الرقمي، وبعد بعث مرحلة دكتوراه بالمعهد، بعث سنة 2018 مختبر بحث في علوم المعلومات SILAB، خصص المخبر لدراسة البعد المعلوماتي لعلوم المعلومات والاتصالات، وبشكل أكثر تحديدًا لدراسة طفرات المستندات والمعلومات في العصر الرقمي وتحليل ظاهرة التحول الرقمي وتأثيره على إنتاج المعلومات وحفظها وإدارتها وتداولها. إضافة إلى دراسة نماذج الإنتاج الجديدة المرتبطة بمهن المعلومات

[1] التسمية الأولى للمؤسسة كانت المعهد الأعلى للتوثيق قبل أن يقع تعديلها إلى المعهد العالي للتوثيق سنة 2007

والرهانات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذلك الاجتماعية والمهنية على المستوى الدولي والتونسي. وتتميّز البحوث التي يطرحها المخبر بالجمع بين التفكير في الجوانب المعرفية أو المفاهيمية والعمل التجريبي من خلال الاستطلاعات والتجارب والدراسات الميدانيّة، من أجل تطوير النظام المرجعي للمهارات ومهن المعلومات.

يعمل المخبر بتنسيق مع مدرسة الدكتوراه "الاتصال والثقافة والتراث" بجامعة منوبة- تونس، وكذلك بالتعاون مع مؤسسات وثائقيّة وطنيّة وأيضا مع مخابر وفرق بحث أجنبيّة. (Laboratoire de recherche en science de l'information. SILAB . 2021). كما تتطابق سياسته ومحاور البحث التي يطرحها مع توجهات المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات والتي يصدرها المعهد.

3.2 المجلّة المغاربية للتوثيق والمعلومات: من البداية إلى التحول الرقمي:

تعتبر مسؤوليّة تدريس علوم المكتبات والأرشيف والمعلومات، من أدقّ المسؤوليات المناطة بالجامعات العربيّة ووظيفة أساتذتها، حيث لا تنحصر هذه المسؤوليّة في تكوين المكتبيين والأرشيفيين فقط، بل تتجاوز ذلك إلى العمل على تأطير المعرفة الإنسانيّة والمساهمة فيها، فضلا عن تقنينها ومعرفة أنجع السبل لحسن الإستفادة منها. إضافة إلى ذلك يفرض علينا التفكير في الاختصاص، بعث أشكال وأساليب أخرى لتبليغ المعرفة، في شكل كتابات ومنشورات.

في هذا الإطار أصدر المعهد العالي للتوثيق سنة 1983، المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات، وهي دوريّة علميّة أكاديميّة محكمة، أخذت رقم دولي معياري 9274-0330. وتعمل على تعزيز المجال، بنشر دراسات ومقالات علميّة متخصصة في علوم المعلومات والمكتبات والأرشيف، وكلّ أشكال الإسهامات التي تثير الإشكاليات الحالية المطروحة في مجال المعلومات، وتناقش نتائج بحوث أنجزت في فضاءات معلوماتية مختلفة على الصعيد الوطني أو المغاربي أو العربي أو العالمي. كما تولي المجلّة عناية خاصة بالجوانب النظرية والمنهجيّة والتطبيقات في اللغة العربيّة أو الفرنسيّة أو الإنجليزيّة. فضلا على نشر الدراسات المعرّبة من أجل تعزيز المراجع العربيّة في علوم المكتبات والتوثيق والأرشيف وأيضا المترجمة إلى لغات أجنبيّة، ومراجعات الكتب الصادرة حديثا أي في أقل من سنة على تاريخ صدور الكتاب، وذلك لتعزيز حركة الحوار الحضاري والتقارب العلمي بين الشعوب، وهذا ما يجعل المجلة تتصف بالثراء.

منذ السنوات 2019-2020، أصبحت المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات، تصدر في طبعتين: ورقية وأيضا إلكترونية، وقد أخذت رقم دوري معياري إلكتروني 0744-1737. ويعتبر ذلك شكلا من أشكال انخراط المعهد العالي للتوثيق في نموذج وسياسة

النفاذ المفتوح للمنشورات العلميّة Access Open. وقد حمّلت مؤخرا على الخط، جميع مقالات الأعداد الثمانية الأخيرة للمجلّة على المنصّة، علما أنه سيسترسل مع نهاية كلّ سنة ومع موفى شهر ديسمبر، العمل على تحميل الأعداد اللاحقة.

وبالمقارنة مع محاور البحث التي يطرحها مخبر البحث في علوم المعلومات بالمعهد العالي للتوثيق، فإنّ المجلّة تنخرط ضمن نفس خطوط البحث التي تتناول كلّ ما هو مستحدث في عالم المعلومات، حيث تتمثل المحاور التي تطرحها المجلّة المغاربيّة للتوثيق في:

- المحور الأوّل: الوثيقة الرقمية والمكتبة الرقمية والوسائط المعرفية.
- المحور الثاني: تحليل استخدامات المعلومات.
- المحور الثالث: حرية الوصول إلى المعلومات العلمية والتقنية.
- المحور الرابع: المراقبة العلمية / تقييم البحث عن طريق الدراسات السينتومترية / قياس الويب.
- المحور الخامس: مراقبة المعلومات وإدارة المعرفة في المنظمات.
- المحور السادس: الأرشفة الرقمية والتعبيرات الاجتماعية.
- المحور السابع: مهن التدريب والمعلومات.
- المحور الثامن: توحيد التعليم عن بعد (المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات)

يخضع قبول المقالات بالمجلّة المغاربيّة للتوثيق كغيرها من المجلات العلميّة إلى جملة من الشروط:

- أن يتناسب المقال ومجال الدراسة مع تخصص المجلّة وسياستها العامة.
- أن يكون لموضوع البحث القيمة والأهمية العلمية، ويتصف بالأصالة، ولم يسبق نشره.
- أن يلتزم الباحث بالمنهج العلمي (الاستدلالي، أوالوصفي، أودراسة الحالة، أو التاريخي، أو الاستنباطي، أو التجريبي، أو الاستقرائي، أو الاستدلالي).
- أن يعتمد الباحث في دراسته على الاستشهادات، مع التزامه بتوثيق المصادر والمراجع اعتمادا على المعايير والمقاييس المتفق عليها، مع إمكانيّة إضافة رسوم بيانيّة وجداول إحصائيّة.
- أن يلتزم الباحث بالشروط الشكليّة للنشر في المجلّة (طبيعة الخط وحجمه، العدد الأدنى والأقصى للكلمات، التنوع اللغوي للملخصات).
- أن تخضع المواد المقدّمة للنشر، للتحكيم العلمي من قبل الهيئة العلميّة.

- التزام أصحاب الأوراق العلميّة بإجراء التعديلات المطلوبة والتي اقترحتها الهيئة العلميّة.
- يحصل كل مؤلف على نسخة من المجلة أو المقال المنشور (شروط النشر في المجلات العلمية المحكمة، 2020)

3 الدراسة البيبليومتريّة:

1.3 التواتر الزمني لصدور المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات: 1983-2020.

لمّا كانت المنشورات تصدر في آجال معلومة فقد سماها الإفرنج "الصحف الدوريّة" أو الصحف الموقوتة"، لأنها تنشر شهريّة أو أسبوعيّة أو يوميّة، بل منها أيضا ما يصدر مرتين في الشهر أو الأسبوع أو اليوم أو غير ذلك من المواعيد (دي طرازي، 1913، ج1، ص8). وبقدر ما تكون المدة الفاصلة بين الأعداد من نفس النشريّة طويلة، بقدر ما يكون المجال أوسع بالنسبة للكاتب لإبداء الرأي والتفكير بعمق في الأحداث (حمدان، 1989، ص12).

بذلك تكون أهمية أي عنوان دوري من حيث التأثير على الرأي العام، مرتبط بمقدار كثافة حضوره على الساحة الفكرية، رغم أنّ أغلبها تنقطع عن الصدور في فترة من فترات حياتها ثمّ تعود للصدور، وربّما حتى في شكل عنوان جديد وبترقيم جديد للأعداد. وانطلاقا من تاريخ صدور أول عدد وآخر عدد من كل نشريّة وانطلاقا من دوريتها، يمكن استنتاج مدى اشعاعها ومدى كثافة حضورها على الساحة الإعلامية، رغم ما يمكن أن تتعرّض إليه من انقطاع وتقطّع.

ما استفردت به المجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات هو الإمتداد الزمني الواسع بين النشريّة والأخرى، حيث حددت لنفسها صفة الظهور السنوي، وقد يكون ذلك دليل على عمق ما ينشر بها حسب مقياس ألفيكونت فيليب دي طرازي (1913). وللنظر في مدى استمرار صدور المجلة المغاربيّة للتوثيق حسب ما حددته من ظهور سنوي، نقدّم عبر الجدول التالي ما استطلعنا عليه من خلال الكارديكس kardex بمكتبة المعهد العالي للتوثيق وبالتثبت مع ما هو متوفر حقيقة على الرفوف.

الجدول (1): يوضح التواتر الزمني لأعداد المجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات

السنة	المسؤول[2]	العدد	الملاحظات[3]
1983	م : عبد الجليل التميمي	1	المجلة المغربيّة للتوثيق
1984	م : عبد الجليل التميمي	2	بحوث المائدة المستديرة المغاربيّة الأولى
1985	م : عبد الجليل التميمي	3	المجلّة المغربيّة للتوثيق والمعلومات
1986	م : عبد الجليل التميمي ر.ت : وحيد قدوره	4	
1987	م: عبد الجليل التميمي	5	
1992	م : خليفة الشاطر	7-6	فعاليات ملتقى دولي في نوفمبر 1989
1993	م : خليفة الشاطر	8	المجلّة المغاربيّة للتوثيق
1998	م : هندة الحجامي بن غزالة	9	فعاليات ملتقى دولي في مارس 1997
2000	م : هندة الحجامي بن غزالة ر.ت : وحيد قدوره	10	عدد خاص على شرف أ.د.عبد الجليل التميمي
2001	م : خالد ميلاد ر.ت : وحيد قدوره	11	المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات
2002	م : خالد ميلاد ر.ت : وحيد قدوره	12	عدد خاص إلى روح الفقيد د. عبد الحميد العجمي
2005	م : خالد ميلاد ر.ت : سلوى محمود	15-14-13	فعليات الندوة الدوليّة
2006	م : خالد ميلاد	16	
2007	م : منصف الخميري ر.ت : وحيد قدوره	17	
2010 -2009	م : عز الدين زقروبه ر.ت : وحيد قدوره	19-18	
2011	م : وحيد قدوره ر.ت : رجاء فنيش دواس	20	
2013 -2012	م : خالد الحبشي	22-21	

[2] ر.ت : المقصود به رئيس تحرير المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات.
م : المقصود به مدير المعهد العالي للتوثيق.

[3] تضمّ الملاحظات: الأعداد الخاصة للمجلة والتي تنشر فعاليات الملتقى أو تكريم لشخصيّة خدمت مجال المكتبات والأرشيف والمعلومات، كما تضمّ من جانب آخر التحويرات التي طرأت على تسمية المجلّة.

	ر.ت : الخنساء مكادة الزغيدي		
2014	م : خالد الحبشي ر.ت : الخنساء مكادة الزغيدي	23	فعليات الندوة الدوليّة ديسمبر 2013
2015	م : خالد الحبشي ر.ت : الخنساء مكادة الزغيدي	24	
2016	م : خالد الحبشي ر.ت : وحيد قدوره	25	فعليات الندوة الدوليّة ديسمبر 2016
2017	م. محمد بن رمضان ر.ت : وحيد قدوره	26	إضافة إسم المعهد للعنوان
2018	م : رجاء فنيش دواس ر.ت : وحيد قدوره	27	إضافة إسم المعهد ومخبر البحث إلى العنوان
2019	م : رجاء فنيش دواس ر.ت : وحيد قدوره	28	عدد خاص لروح الفقيد د. المنصف الفخفاخ.
2020	م : رجاء فنيش دواس ر.ت : وحيد قدوره	29	

في قراءة للجدول (1) والمتعلق بالتواتر أو التوزيع الزمني لصدور المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات، فأننا نطلع على فترات تعطّلها أو توقفها على الصدور، والتي قد تمتدّ لسنوات. حيث دامت فترة التوقف الأولى 4 سنوات، امتدت بين 1987-1991، لتظهر سنة 1992 بنشر فعاليات ملتقى دولي انعقد سنة 1989.

وبعد صدور عددين للسنتين 1992-1993 انقطعت مدّة 5 سنوات لتعود سنة 1998 بنشر فعاليات ملتقى دولي، انعقد سنة 1997. ثمّ سجلت المجلّة للمرة الثالثة غياب لسنة 1999، ولتنشر سنة 2000 عدد خاص على شرف أ.د.عبد الجليل التميمي. كما انقطعت للسنوات 2003-2004 وظهرت سنة 2005 بنشر فعاليات ندوة دوليّة، قد نشرت في ثلاثة أجزاء. وكان آخر غياب للمجلّة، قد سجّل سنة 2008، لتستقر بعد ذلك التاريخ في دوريّة صدورها. ويكون بذلك معدّل التوقّف الفعلي للمجلّة عن الظهور قد قدّر بـ 14 سنة، الأمر الذي أخلّ بدوريتها السنويّة.

ما لوحظ حول الإصدار التواتري للمجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات أنها بشكل عام تعود بعد كلّ غياب لتنشر فعاليات ملتقى دولي نظمه المعهد العالي للتوثيق. كما يجمع عادة رجوع المجلّة للصدور بين أعداد لسنوات متواترة كانت قد تغيّبت فيها مثل العدد 6-7 لسنة 1992، والأعداد 13-14-15 لسنة 2005، والأعداد 18-19 لسنتين 2009-2010، وأيضا الأعداد 21-22

للسنتين 2012-2013. وبشكل عام يبدو أنّ العشريّة الأخيرة الممتدّة بين سنة 2011 وسنة 2020، كانت فترة الاستقرار في إصدار المجلّة بإستثناء غيابها سنة 2012 لتعود وقد جمعت بين سنتي 2012 و 2013.

يصحب هذا التوقف في الغالب، تغييرا في تسمية المجلّة، حيث انطلقت سنة 1983 إلى 1984 بتسميّة المجلة المغربيّة للتوثيق، لتتغيّر هذه التسمية بين سنة 1985 وسنة 1992 إلى المجلّة المغربيّة للتوثيق والمعلومات، ثمّ إلى المجلّة المغاربيّة للتوثيق بين 1993 و2000، ولتستقرّ منذ 2001 بتسميتها الحاليّة المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات. ومنذ 2007 ظهر مكمّل لعنوان المجلّة ليحدد صفتها العلميّة ولكونها أيضا خاضعة للتحكيم، وفي 2017 أضيف إلى العنوان، اسم المؤسسة التي تعود إليها المجلّة بالنظر وهو المعهد العالي للوثيق بمنوبة. في إصدار سنة 2018 يتبنى مخبر البحث في علم المعلومات مسؤوليّة إصدارها مع المعهد العالي للتوثيق، وليقع حذفه مرّة أخرى في العدد 28 لسنة 2019.

من جانب آخر وحسب ما يبينه الجدول، قد يتقاطع أحيانا صدور المجلّة من جديد وبعد توقفها المؤقّت مع تغير رئيس التحرير أو مدير المؤسسة، مع المحافظة على نفس الرقم الدولي المعياري للدوريات.

2.3 الإنتاجيّة العلميّة بالمجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات:

عرف مصطلح الإنتاجية بصفة عامة، على أنه مقياس لقدرة المنشآت على تحقيق المُخرجات من المدخلات، كما تعرف الإنتاجيّة أيضا على أنها إمكانية تحقيق أكبر كمية مخرجات ممكنة من كمية مدخلات معينة. وإذا خصصنا القول في الإنتاجيّة العلميّة: فهي الأعمال المنشورة من كتب ومقالات وبحوث والتي تساهم في نمو المعرفة وتقدّم العلم (زيدان، 1991، صص159-200) . هذا التعريف يجعلنا نقف على مسألة مرتبطة أساسا بالكم والذي قد يكون مرتبط بالنوع أو قد لا يرتبط به (يونس، 1997، صص 191- 221).

بناء على هذا التعريف، سنسلّط الضوء من خلال الجدول التالي على معدّل الإنتاج العلمي المحكّم للمجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات، منذ ظهورها سنة 1983 إلى سنة 2020، لنتبيّن عدد المقالات التي أنتجتها كلّ سنة، مع اعتبار بعض الأعداد المجمعة في مجلد واحد، نتيجة التوقف عن الصدور والذي قد دام أحيانا وكما تعرضنا له لبضع سنوات.

الجدول (2) : إنتاجيّة المجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات 1983-2020

إنتاجيّة المجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات 1983-2020								
السنة	مجموع المقالات	عدد المجلة وطبيعة المنشورات	السنة	عدد المقالات	عدد المجلة وطبيعة المنشورات	السنة	عدد المقالات	عدد المجلة وطبيعة المنشورات
1983	16	عدد 1	2001	17	عدد 11	2011	13	عدد 20
1984	36	عدد2 فعاليات	2002	18	عدد 12	2012- 2013	12	عدد 21- 22
1985	21	عدد 3	2005	74	عدد 13- 15-14 فعاليات	2014	12	عدد 23 فعاليات
1986	26	عدد 4	2006	14	عدد 16	2015	11	عدد 24
1987	25	عدد 5	2007	12	عدد 17	2016	19	عدد 25 فعاليات
1992	14	عدد 7-6 فعاليات	2009- 2010	10	عدد 19-18	2017	13	عدد 26
1993	05	عدد 8				2018	14	عدد 27
1998	18	عدد 9 فعاليات				2019	11	عدد 28
2000	25	عدد 10				2020	11	عدد 29
المجموع	**186**		**المجموع**	**145**		**المجموع**	**116**	

تبينا من خلال الجدول (2) والجدول السابق (1) أنّ تاريخ ظهور المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات يعود إلى ما يقارب ثماني وثلاثين (38) سنة. وعلى اعتبار دوريتها السنويّة، فمن المفروض أن يساير عمرها، عدد الأعداد، أي أن يكون العدد الثامن والثلاثون (38) قد ظهر في السنة 2020.

ولدارسة معدل الإنتاجيّة الفعلي، عملنا على تقسيم الجدول (2) الجامع لإنتاجيّة المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات إلى ثلاث فترات، حيث جمعت الفترة الأولى المقالات المنشورة خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين أي بين السنوات 1983-2000 وقد بلغ مجموع إنتاجها 186 مقالة على امتداد 9 سنوات من الصدور الفعلي.

أمّا الفترة الثانية فقد امتدت من السنة 2001 إلى السنة 2010، لكن سنوات الصدور الفعلي هي 6 سنوات ظهر خلالها 145 مقالة علميّة. وامتدت الفترة الثالثة من السنوات 2011 إلى 2020، لتتجمع على امتداد 9 سنوات، 116 مقالة. وليكون العدد الجملي للمقالات المحكّمة المنشورة فقد بلغ 447 مقالة علميّة.

توضح لنا هذه القراءة أنّ الإنتاج العددي للمجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات منذ ظهورها سنة 1983 إلى حدود سنة 2020 ، قد بلغ تسعة وعشرون (29) عدد سنوي. وذلك يعود كما ذكرنا إلى التقطعات وفترات التوقف على الصدور والتي قد امتدّت لبعض السنوات، مما يحصر سنوات الصدور وإلى حدود 2020 ، في 24 سنة فقط.

وحتى ندقق في دراسة الإنتاجيّة فإننا نلحظ تراوحا بين الإرتفاع والإنخفاض في نسبة المقالات المنشورة، حيث بلغ أعلى معدل نشر، 74 مقالة ظهرت سنة 2005 والذي جمع 3 أعداد (13-14-15) في ثلاثة أجزاء والعمل هو نتاج لفعاليات ندوة دوليّة.

بعد هذا المعدّل يظهر لنا العدد 2 لسنة 1984 بـ36 مقالة منشورة، وهو أيضا نتاج لفعاليات بحوث المائدة المستديرة المغاربيّة الأولى. وبشكل عام ترتفع نسبة المنشورات حين تكون خلاصة أعمال وندوات.

أمّا بالنسبة لمدى ارتفاع أو انخفاض الإنتاجيّة العلميّة بالمجلّة، فيوضح لنا الجدول ومقارنة بين الفترات الثلاث (1983-2000 / 2001-2010 / 2011-2020)، تراجع هام في نسبة المنشورات، ولعلّ ما نشر بالمجلة من فعاليات الندوات قد يكون قد أنقذ بعض الشيء مدى إنتاجيتها.

وحتى نتبين هذا التراجع فإننا نذكر أنه بين الفترة 1983-2000، كان مجموع المقالات المنشورة قد قدّر بـ 186 ورقة، أي بنسبة 42 % من مجموع 447 مقالة، رغم فترات الانقطاع التي شهدتها المجلّة في بداياتها.

تراجعت هذه النسبة إلى 32 %، بمعدّل 145 مقالة نشرت بين 2001-2010، لتنحدر أكثر بين 2011-2020 إلى نسبة 26 % أي بمعدّل 116 مقالة منشورة. ويوضح لنا الشكل (1) هذا الإنخفاض والذي قد لا نجد له مبررا علميّا، غير أنه يعود ربما إلى سياسة وقرارات المجلة في اختيار ما ينشر أو لعله متعلق أيضا بمدة مرئيّة ومقروئيّة المجلّة.

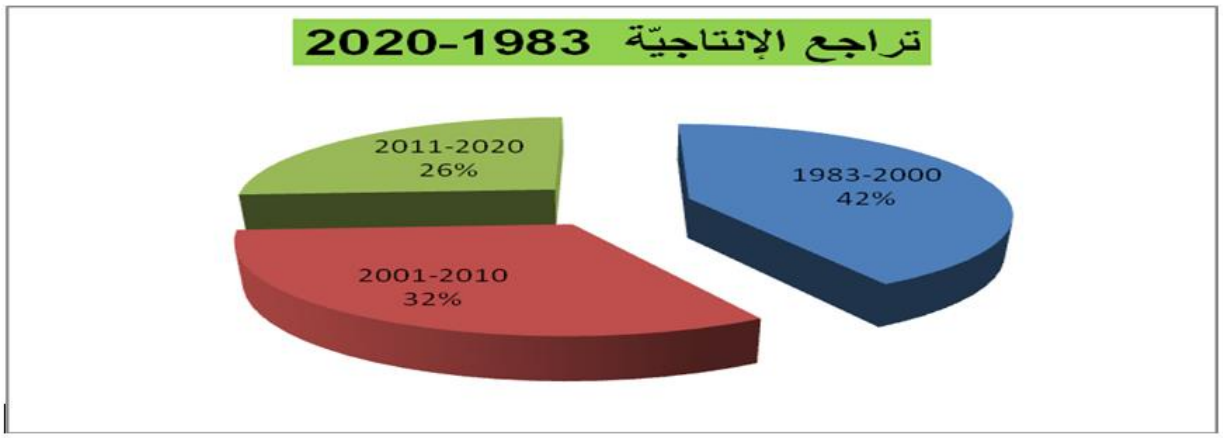

شكل (1) : يوضح تراجع إنتاجيّة المجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات
بالمقارنة بين الفترات 1983-2000/ 2001-2010/2011-2020

لا تقتصر إنتاجيّة المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات على المقالات المنشورة وإنما نجد كتابات أو معلومات الغاية منها تثمين الجهود العلميّة، حيث نجد النصوص التشريعيّة والمراسم وقوانين وأنظمة مكتبيّة مثل النظام الأساسي للإتحاد العربي للمكتبيين وأخصائي المعلومات.

كما تنشر المجلّة موجز الدراسات التي نشرت باللغة العربيّة أو باللغتين الفرنسيّة والإنجليزيّة والتي ضمت منشورات المعهد العالى للتوثيق من كتب وأعمال وتقارير مؤتمرات وندوات وحلقات وأيام دراسيّة وقائمة الحلقات الدراسيّة الأسبوعيّة التي نظمها المعهد، كما تدرج أيضا ملخصات المداخلات المقدمة في التظاهرات. وتعلن المجلّة أيضا عن الأعمال تحت الطبع من كتب وفعاليات باللغات الثلاث والتي تهتمّ بكل ما يتعلق بعلم التوثيق والمكتبات واللأرشيف، إضافة إلى مراجعات الكتب مع إدراج فهارس وبيبليوغرافيات الكتب التي وصلت للمعهد العالي للتوثيق. تعلن المجلّة أيضا عن الرسائل الجامعيّة وأطروحات الدكتوراه التي تمت مناقشتها، وتدرج ملخصات الأعمال الأكاديميّة في مختلف مراحل الدراسة: من رسائل ختم الدروس لدبلوم الدراسات العليا المتخصصة في إدارة المكتبات أو رسائل الدكتوراه في لغتين في ما أطلق عليه بـ "حصاد السنة"، إضافة إلى ملفات التأهيل. وأمّا في الأعداد الخاصة بتكريم أحد أعلام علم التوثيق والمكتبات والأرشيف فتضمّ افتتاحيات وأوراق تقدم الشخصيّة بيوغرافيا وأيضا مساره العلمي في التخصص، كما تعلن المجلّة عن اللجان العلميّة الخاصّة بالأعمال والفعاليات المنشورة.

3.3 التوزيع الموضوعي للمقالات بالمجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات:

نشرت المجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات منذ ظهورها سنة 1983 إلى حدود شهر ديسمبر من سنة 2020، 447 مقالة، تناولت مختلف فروع علم المعلومات والمتعلقة أساسا بالمكتبات والتوثيق والأرشيف، والتي سنتبيّنها في العنصر الخاص بالتوزيع الموضوعي، سواء كان ذلك في العدد الدوري العادي للمجلّة أو فعليات ملتقيات تنشر في أعداد للمجلّة، أو في أعداد خاصة بتكريم أحد أعلام علم المكتبات والتوثيق والأرشيف.

من خلال هذا العنصر، سنعمل على تبيّن توزيع المواضيع الفرعيّة لتخصص علم المعلومات، حسب التوجهات العامة التي رسمتها المجلة لنفسها، ومدى التزامها بالخط التحريري لها، من خلال ثلاثة جداول، تشير إلى ثلاث فترات، أطلقنا عليها بالعشريات الثلاثة، التي مرّت بها حياة المجلّة من سنة 1983 إلى سنة 2000، ومن سنة 2001 إلى سنة 2010، ومن سنة 2011 إلى سنة 2020.

الجدول (3) : إنتاجيّة المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات والتوزيع الموضوعي للمقالات بين 1983-2000

السنة	عدد المقالات	فهرسة وتصنيف	أدب وترجمة وإعلام	أرشيف وتوثيق وتاريخ وتاريخ الكتاب والمكتبات وحفظ التراث	التكوين العام وتدريس المكتبات والتوثيق والأرشيف	مهن المعلومات ومصادرها والنشر والقراءة	تكنولوجيا المعلومات	ملاحظات
1983	16	4	4	4	2	2		
1984	36				36			فعاليات
1985	21	4.	1	8	3	4	1	
1986	26	7		8	2	8	1	
1987	25			12	6	5	2	
1992	14						14	فعاليات
1993	05					4	1	
1998	18			1	4	4	9	فعاليات
2000	25	1			5	9	10	
المجموع	186	16	5	33	58	36	38	

يبيّن لنا الجدول عدد إنتاجيّة المجلّة بين 1983-2000 والتي بلغت 186 مقالا وزعوا بين فروع علم المكتبات والتوثيق والأرشيف، وحتى نقيّم نسبة التوزيع الموضوعي خلال هذه الفترة، فإنّ الشكل (2) التالي سيكون ركيزتنا لذلك:

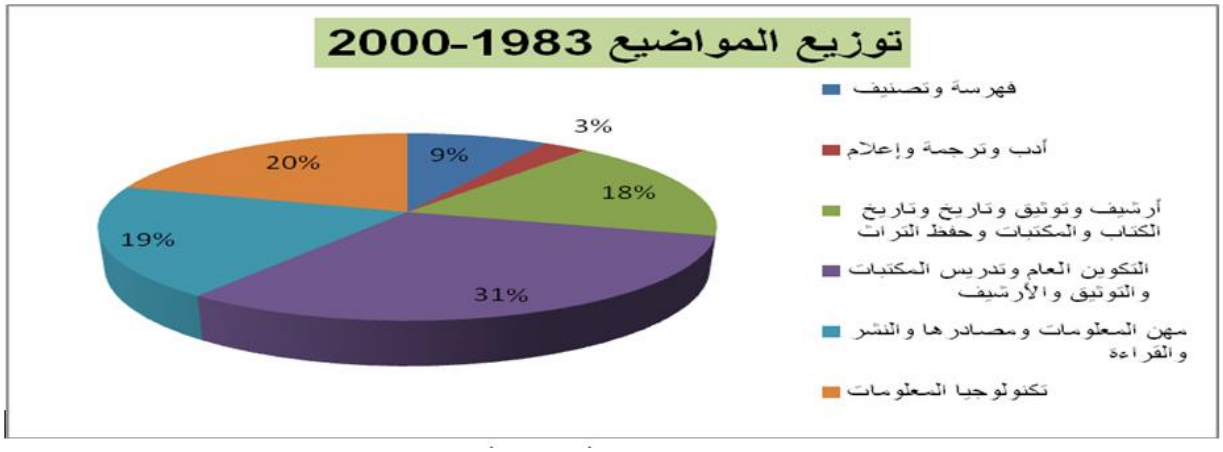

شكل (2) : توزيع المواضيع للمقالات المنشورة بالمجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات بين1983 و2000

نلاحظ من خلال المعطيات الرقميّة بالجدول (3) وما يمدّنا به الشكل (2) أنّ أغلب الكتابات قد تناولت بشكل أساسي مسألة التكوين العام وتدريس المكتبات والتوثيق والأرشيف وقد بلغت 58 مقالة وبنسبة 31%، ولعلّ هذه النسبة المرتفعة نسبيّا، تبررها انعقاد المائدة المستديرة المغربيّة الأولى سنة 1983، حول تدريس علوم المكتبات والأرشيف والمعلومات بالمغرب العربي. والتي نشرت أعمالها سنة 1984. انعقدت هذه المائدة في إطار تفعيل وتنشيط الحركيّة المعرفيّة في هذا التخصص وانفتاحه على الخبرات العربيّة والعالميّة. وأيضا لنشر الدراسات العلميّة الأكاديميّة بمختلف اللغات (التميمي، 1984).

تلت النسبة الأولى، الكتابات التي تناولت تكنولوجيا المعلومات، حيث بلغ كل منها 38 مقالة وبنسبة 20%، ثمّ الدراسات التي تناولت مهن المعلومات والنشر والقراءة بنسبة 19% (36 مقالة)، ويبررّ هذا الارتفاع في المقالات المنسوبة إلى المواضيع المذكورة، إلى انعقاد الملتقى الدولي حول تدريس علم التوثيق والمكتبات والأرشيف إزاء تحديات التكنولوجيا الحديثة والذي انعقد من 24 إلى 27 نوفمبر 1989.

وأيضا لنشر 14 مقالة سنة 1992 حول مسألة التحديث التكنولوجي أمام متطلبات العصر، في زمن يرى فيه مدير المجلة حينها أنّ عهد المحافظ الذي يجمع ويحمي الأرصدة الوثائقيّة وهو في برجه العاجي، قد ولّى. حيث تتجلى حسب رأيه القيمة الوثائقيّة في عهد الإنفجار الإعلامي في استجابتها للحاجيات المتشعبة في ميادين الحياة...وفي المؤسسة الإقتصاديّة وفي مخابر البحث وفي المكتبة وفي مراكز التوثيق وفي كل حقول المعرفة ومراكز اتخاذ القرار (الشاطر، 1992).

بعد ذلك انعقد في 15-16-17 مارس 1997، بتونس الملتقى الدولي حول "مجتمع المعلومات وعلوم المعلومات: التحديات والمتطلبات الجديدة " والذي نشرت أعماله سنة 1998، بعد انقطاع المجلّة عن الصدور لمدّة 5 سنوات. والملاحظ من خلال الكتابات أنها لم تخرج عن المسار الجديد والتوجه نحو تحديث أساليب التكوين وممارسة المهنة اعتمادا على التكنولوجيات الجديدة.

ولا تقلّ المقالات التي اهتمت بالأرشيف والتوثيق والتاريخ وتاريخ الكتاب والمكتبات وحفظ التراث أهميّة من حيث العدد، إذ بلغت 33 عنوانا ونسبة 18%، ثمّ 16 مقالة اهتمت بمسألة الفهرسة والتصنيف أي بمعدّل 9%، بعض الكتابات حول الأدب والترجمة والإعلام والتي عدّت بـ 5 مقالات نشرت خلال السنوات الأربع الأولى لظهور المجلّة وحددها الرسم البياني بـ3 %، وربما يفسّر قبول مقالات بعيدة نوعا ما عن التخصص، ما هو إلاّ سعيا لقبول ما يضيف معرفيّا، بغض النظر على مجاله ودعما من القائمين عليها حتى تنطلق إصدارات المجلّة.

أمّا المرحلة العمريّة الثانية للمجلّة والممتدّة بين2001-2010، فإننا نطلع عليها من خلال الجدول (4) الذي يمدّنا بعدد إنتاجيّة المجلّة والتي بلغت 145 مقال وزعوا على فروع علم المكتبات والتوثيق والأرشيف، كما نلحظ أيضا تراوح في نسبة توزيع مواضيع المقالات من خلال الشكل (3) التالي:

الجدول (4) : إنتاجيّة المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات والتوزيع الموضوعي للمقالات بين 2001-2010

السنة	عدد المقالات	فهرسة وتصنيف الإلكتروني ودراسة المجموعات الرقمية		التوثيق والأرشيف التراث المخطوط والمطبوع	التكوين والتعليم عن بعد	مهن المعلومات والنشر والقراءة زمن الرقمنة والمصادر المفتوحه	تكنولوجيا المعلومات	ملاحظات
2001	17	8			1	5	3	
2002	18	2		2		2	8	4 مقالات للعدد الخاص
2005	74						74	فعاليات
2006	14	1			2	7	4	
2007	12					10	2	
2009-2010	10				3	4	3	
المجموع	145	11		2	6	28	94	4

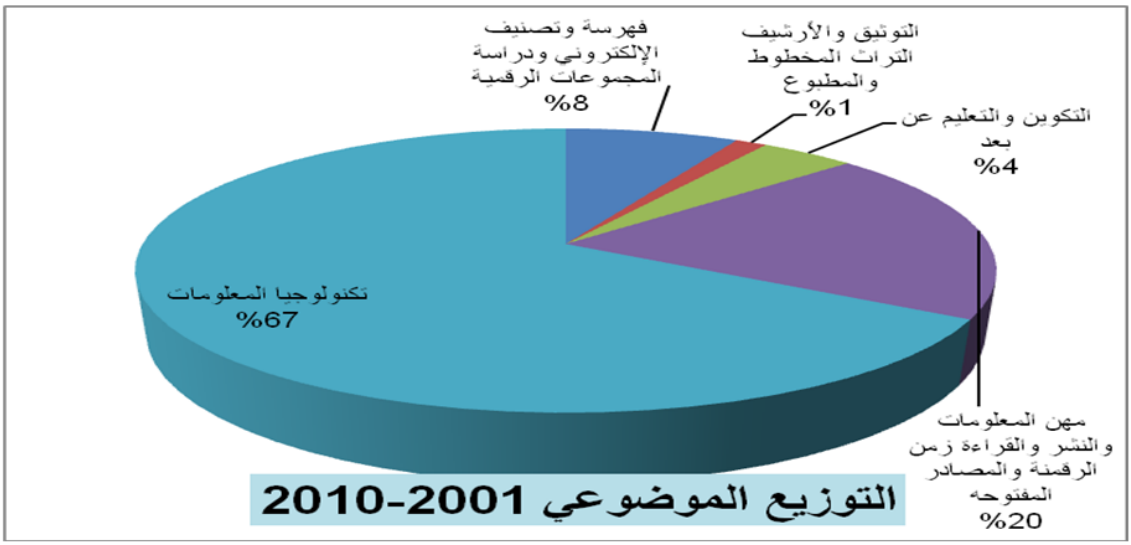

الشكل (3) : توزيع المواضيع للمقالات المنشورة بالمجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات بين 2001-2010

في قراءة للرسم البياني الموضح في الشكل (3) نلاحظ سيطرة المنشورات التي تطرقت إلى مجال تكنولوجيا المعلومات بنسبة 67 % وتعدّ بالأرقام 94 مقالة، نشر أغلبها في إطار فعاليات الندوة الدوليّة حول "المعلومة الرقميّة ورهانات مجتمع المعلومات" والتي انعقدت 14-16 أفريل من سنة 2005 بتونس، وذلك بمناسبة احتواء البلاد التونسيّة القمّة العالميّة حول مجتمع المعلومات في شهر نوفمبر من نفس السنة.

جمّع إصدار سنة 2005، الأعداد 13 و14 و15 بعد انقطاع المجلّة عن الصدور خلال السنوات 2003 و2004. وقد تعرضت الكتابات في هذه الأعداد المجمعة إلى علوم المعلومات في عصر الرقمنة وشبكاتها ومستخدميها، وإلى مسألة الهندسة الرقميّة واستراتيجيات التنمية بالمعلومة الرقميّة. طرحت هذه المواضيع في إطار إنعقاد قمّة المعلومات بتونس والذي برّر في نفس الوقت موضوع الندوة الدوليّة حول المعلومة الرقميّة ورهانات مجتمع المعلومات والتي نشرت فعالياتها في الأعداد المذكورة.

لامست دراسات هذه الفترة بشكل مباشر أو غير مباشر مهنة أخصائي المعلومات، بنسبة 20 % أي 28 مقالة، حيث تبقى مقاربة الإشكاليات التي تطرحها مهنة المعلومات في تطور، إذ تتغير وتتحوّر حسب المستجدات العلميّة وحسب حاجيات السوق. تتوزع بقية النسب بشكل أقل على موضوع الفهرسة والتصنيف الإلكتروني ودراسة المجموعات الرقمية بنسبة 8 % أي بمعدل 11 مقالة، ثمّ مسألة التكوين والتعليم عن بعد بـ 6 مقالات وبنسبة 4%، واحتلت المقالات التي تناولت مسألة التوثيق والأرشيف والتراث نسبة 1 %، بمعدّل مقالين فقط.

يعلل هذا التفاوت بالتوجه العالمي نحو قضايا متعلقة بالتكنولوجيا، حيث لاحظنا تراجع الكتابات في البعد التقني، من فهرسة وتصنيف حيث تراوحت من 8 مقالات سنة 2001 إلى 1 مقال بعد سنة 2006، فصفر (0) مقال سنة 2007. وليعود مع العشرية الثالثة لكن باحتشام. وقد يعود ذلك إلى طبيعة التخصص وارتباطه بمبدأ التحديث العلمي والمتعلق أساسا بالمعلومة، وهذا ما يجعل تخصص علم المعلومات غير قادر أن يكون بمعزل عن هذه التطورات.

أمّا الفترة الثالثة والممتدّة بين سنة 2011 إلى سنة 2020، فقد ظهر خلالها وحسب ما يقدّمه لنا الجدول (5)، مجموع 116 مقالة وزعت على التخصصات الفرعيّة لعلم المعلومات في علاقة بالتكنولوجيا.

الجدول (5) : إنتاجيّة المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات والتوزيع الموضوعي للمقالات بين 2011-2020

السنة	عدد المقالات	فهرسة وتصنيف الإلكتروني ودراسة المجموعات الرقمية	الوثائق غير الورقيّة	التوثيق والأرشيف التراث المخطوط والمطبوع	التكوين والتعليم عن بعد	مهن المعلومات والنشر والقراءة زمن الرقمنة والمصادر المفتوحه	تكنولوجيا المعلومات	ملاحظات
2011	13	4		1	1	2	5	
2012-2013	12	1		1	4	5	1	
2014	12		12					فعاليات
2015	11	1	1	1	2	5	1	
2016	19					19		فعاليات
2017	13	1		2	1	8	1	
2018	14	1		3	2	5	3	عدد خاص
2019	11			1	2	7	1	
2020	11		1	1	2	6		1 مقال خارج

المجموع	116	8	14	10	14	57	12	1
								توجهات للمجلة

ولعلّ الشكل التالي سيساعدنا على تقديم قراءة تحليليّة للمعطيات.

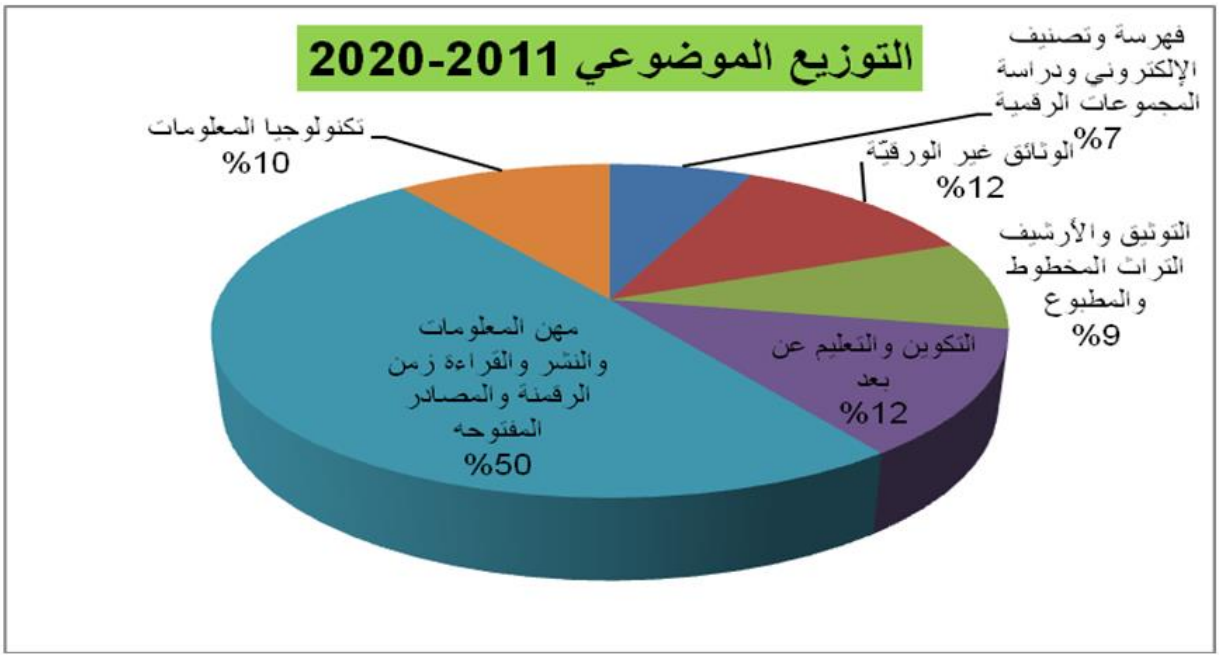

الشكل (4) : توزيع المواضيع للمقالات المنشورة بالمجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات بين 2011-2020

من خلال الشكل (4) نلحظ أنّ المنشورات التي اهتمت بمهن المعلومات والنشر والقراءة زمن الرقمنة والمصادر المفتوحة قد حازت نسبة 50 %، بمعدّل 57 مقالة. ويعود ارتفاع هذه النسبة بالمقارنة مع غيرها في فروع التخصص الأخرى، إلى نشر فعاليات الندوة الدوليّة حول النفاذ المفتوح "النفاذ المفتوح إلى المنشورات العلميّة بين الاستخدام وحفظ الذاكرة الرقميّة" والذي انعقد في 1-3 ديسمبر 2016، حيث كانت حصيلة هذه الندوة 19 ورقة علميّة تقييميّة لما بلغته حركة النفاذ المفتوح في بلدان الجنوب، وخاصة في الدول العربيّة والإفريقيّة، إلى جانب تبادل الأفكار والمواقف بين الباحثين حول النموذج الجديد للإتصال العلمي، مع ما توفره من نظرة فاحصة للتطورات الراهنة وخاصّة التجارب الناجحة لدى الشركاء الأوروبيين والأمريكان، على

غرار دليل دوريات النفاذ المفتوح (DOAJ) (بالهامل، 2016، صص 107-116)، الصادر عن جامعة لوند في السويد. إضافة إلى أنّ هذا المفهوم مازال في اللغة العربيّة يستحق اهتماما خاص (هويسة، 2016، صص11-20).

أمّا النسبة الثانية للمنشورات خلال هذه العشريّة فقد بلغت 12 %، وفي مجملها 14 مقالة. وهي نتاج فعاليات الندوة الدوليّة حول "الأرشيف السمعي البصري والذاكرة في العصر الرقمي" والذي انعقد بتونس في 5 و6 ديسمبر 2013 والتي نشرت سنة 2014 حيث تميّز موضوع الندوة بتناوله جزء من التراث والذاكرة الثقافيّة للمجتمع في علاقة مع التطور التكنولوجي والعصر الرقمي وتأثيره على إنشاء الأرشيف السمعي البصري ومعالجته وحفظه وتثمينه، ومدى تأثير تقنيات الرقمنة على أصليّة الوثائق السمعيّة البصريّة ووفائها للذاكرة (الورفلي، 2014).

تتساوى تقريبا المنشورات التي تناولت التراث السمعي البصري مع المنشورات التي تناولت التعليم عن بعد، حيث حازت نسبة 12.% ، ثمّ نجد الدراسات التي اهتمت بالتكنولوجيا الحديثة بنسبة 10% ومجموع 12 مقالة. لتأتي في مرتبة بعدها الدراسات التي تناولت التوثيق والأرشيف والتراث بنسبة 9 % وبمعدّل 10 مقالات، ثمّ ومرّة أخرى نلاحظ تراجع للدراسات التي تناولت الجانب التقني للمهنة من فهرسة وتصنيف بنسبة 7.% ومجموع 8 مقالات والتي نلحظ تقريبا تراجعا هاما في التفكير حولها.

ما نلحظه بشكل عام من خلال التوزيع الموضوعي للمقالات المنشورة بالمجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات على امتداد 24 سنة من الصدور الفعلي، أنه رغم تنوع الكتابات في كل فروع تخصص علم المعلومات، إلاّ أنّ الطابع الذي سيطر وبرز، هو ذلك الذي دفع نحو اعتماد التكنولوجيات الحديثة للمعلومات وسلط الضوء على أهميتها، سواء على مستوى التكوين أو على المستوى المهني، وذلك مسايرة لمتطلبات العصر. ويبدو أنه توجه واختيار تدعّم بطبيعة الأعمال والندوات التي انعقدت ونشرت في بعض الأعداد من المجلّة.

لكن ما وقفنا عليه في العدد 29 لسنة 2020 بالصفحات 55-70، هو إدراج مقال باللغة الفرنسيّة بعنوان: « Travail et construction de la santé mentale : pistes individuelles et collectives pour limiter les risques psychosociaux (RPS) en entreprise »[4]. قدّم هذا المقال طرحا لسبل اكتساب والمحافظة على الصحّة العقليّة بالعمل للحد من مخاطر الإضطرابات النفسيّة الأفراد والجماعات بالعمل. لم نجد تفسيرا لذلك، لكنه يبدو انحرافا قد خرج بالمجلّة عن مسارها وعن الخط التحريري الذي رسمته لنفسها بالإلتزام بكل ما من شأنه أن يخدم علم المعلومات.

4.3 التوزيع اللغوي للمقالات بالمجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات في علاقته بالمؤلفين:

رغم صفة تسمية المجلّة بـ"**المغاربيّة**" للتوثيق والمعلومات، إلاّ أنّ مؤسسيها قد التزموا بمبدأ التعدد اللغوي، حيث تستقبل مقالات باللغة العربيّة أوغير العربيّة، من فرنسيّة أو انجليزيّة من أجل تأمين المناخ المناسب للثراء المعلوماتي واللغوي واستجابة لمبدأ الحوار العلمي وحسن التواصل.

كما اهتمّ مؤسسو المجلّة أيضا بالدراسات المعرّبة من لغات أجنبيّة، وذلك سعيا لتعزيز المراجع العربيّة في علوم المكتبات والأرشيف والمعلومات، وحتى تكون البلاد التونسيّة "همزة وصل" بين الوطن العربي والعالم الغربي بتفعيل الديناميكيّة المعرفيّة والحركة الحضاريّة (التميمي، 1983). في هذا الشأن سنعمل من خلال الجدول التالي على تبيّن التوزيع اللغوي للمقالات المنشورة محاولين تقديم تفسير لما سنخلص إليه من ملاحظات.

الجدول (6): التوزيع اللغوي للمقالات بالمجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات 1983-2020

سنة النشر	العدد	اللغة		الملاحظات
		عربية	أجنبيّة	
1983	1	08	08	
1984	2	15	21	بينهم 3 مقالات كتبت بالعربيّة والفرنسيّة
1985	3	09	12	بينهم 1 مقال كتب بالعربيّة والفرنسيّة
1986	4	13	13	بينهم 1 مقال كتب بالعربيّة والفرنسيّة
1987	5	16	09	

[4] الترجمة العربيّة للعنوان الفرنسي: *Travail et construction de la santé mentale : pistes individuelles et collectives pour limiter les risques psychosociaux (RPS) en entreprise* "العمل وبناء الصحة النفسية: السبل الفردية والجماعية للحد من المخاطر النفسية والاجتماعية في العمل"

1992	7-6	04	10	فعاليات
1993	8	00	05	
1998	9	03	15	فعاليات
2000	10	11	14	عدد خاص / من بين المقالات 1 مقال كتب بالعربيّة والإنجليزيّة
2001	11	05	12	
2002	12	06	12	عدد خاص / من بين المقالات 1 مقال بالعربيّة والفرنسيّة
2005	15-14-13	00	74	فعليات
2006	16	03	11	
2007	17	06	06	
2010 -2009	19-18	03	07	
2011	20	04	09	
2013 -2012	22-21	06	06	
2014	23	01	11	فعليات
2015	24	06	05	
2016	25	05	14	فعليات
2017	26	09	04	
2018	27	07	07	عدد خاص
2019	28	09	02	
2020	29	05	06	

تمدّنا قراءة سريعة للجدول (6) بالعدد الجملي للمقالات والدراسات المنشورة بالمجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات، وهو كما ذكرناه في التقديم السابق قد بلغ 447 مقالة، موزعة بين ما هو باللغة العربيّة، وقد بلغت 154 مقالة بنسبة 34 % من مجموع المقالات، ومنها ما هو باللغة الأجنبيّة وتعدّ بـ 293 مقالة. وحسب الشكل عدد 5 فقد قدّرت النسبة بـ 66 % .

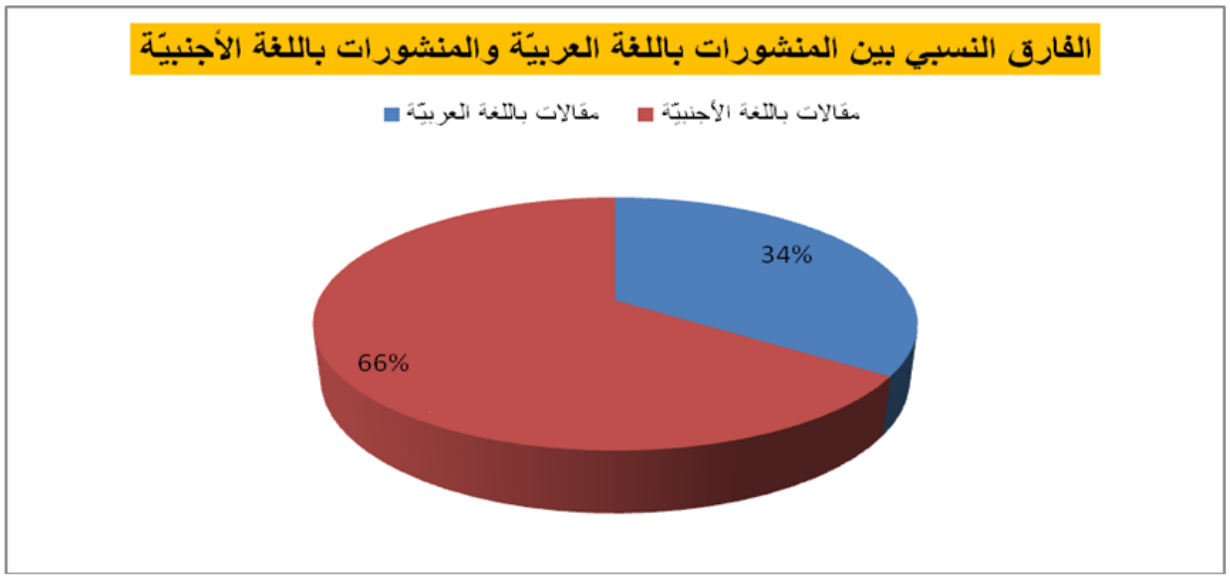

الشكل (5) : نسبة التوزيع اللغوي لمقالات المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات 1983-2020

بتصفح مقالات المجلّة وصفحات فهارس الأعداد المنشورة منذ ظهور المجلّة 1983 إلى سنة 2020، نجد بعض الكتابات باللغة الإنجليزيّة تتخلل الأعمال الأجنبيّة التي غلب عليها اعتماد الفرنسيّة كلغة كتابة سواء للتونسيين أو لغير التونسيين من عرب أو أجانب. من خلال الجدول التالي سنوضح التوزيع اللغوي الأجنبي ونسبة الكتابة باللغة الفرنسيّة أو الإنجليزيّة حسب الأعداد والسنة.

الجدول (7) : التوزيع اللغوي الأجنبي (فرنسي–انجليزي) للمقالات بالمجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات 1983-2020

سنة النشر	العدد	اللغة		الملاحظات
		انجليزيّة	فرنسية	
1983	1	01	07	
1984	2		21	
1985	3		12	
1986	4		13	
1987	5	4	05	
1992	7-6	2	08	فعاليات

1993	8		05	
1998	9		15	فعاليات
2000	10	3	11	مقال كتب بالعربيّة والإنجليزيّة في عدد خاص
2001	11		12	
2002	12		12	عدد خاص
2005	15-14-13	3	71	فعليات
2006	16	01	10	
2007	17		06	
2010-2009	19-18	02	05	
2011	20		09	
2013-2012	22-21	01	05	
2014	23	01	10	فعاليات
2015	24		05	
2016	25	02	12	فعاليات
2017	26		04	
2018	27		07	عدد خاص
2019	28		02	
2020	29		06	

يثبت لنا الجدول (7)، أن المجلّة قد استقبلت فعلا الكتابات باللغة الإنجليزيّة التي نلمسها في 10 أعداد من بينها ما هو أعداد مجمعة والخاصة بالسنة 1992 (العدد 6-7) وبالسنة 2005 (العدد 13-14-15) وبالسنة 2009-2010 (العدد 18-19) وبالسنة 2012-2013 (العدد 21-22). وتعدّ المقالات الإنجليزية بـ 20مقالة، ما قدره 7 % من 293 منشور باللغة الأجنبيّة، وبالتالي نحصر ما كتب باللغة الفرنسيّة 273 مقالة أي بنسبة 93 % حسب الشكل التالي:

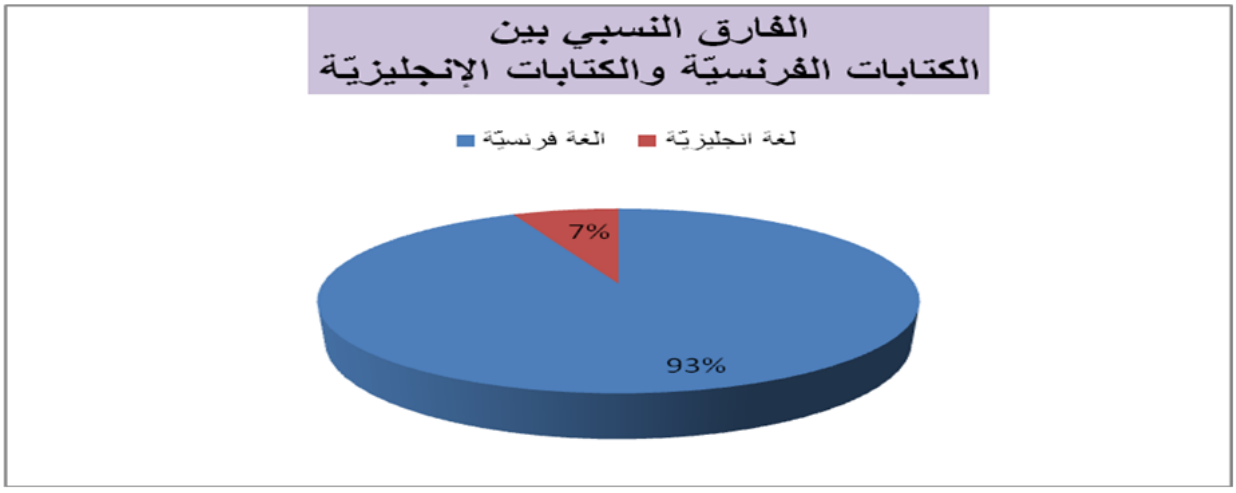

الشكل (6): الفارق النسبي بين الكتابات باللغة الفرنسيّة والكتابات باللغة الإنجليزيّة
بالمجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات 1983-2020

وبالرجوع مرّة أخرى إلى مجموع المقالات والتي عدّت بـ 447، والتقسيم اللغوي الدقيق بين العربي والفرنسي والإنجليزي فإننا نلحظ أنّ للغة الفرنسيّة الحظ الأوفر في الكتابات حيث تحتل المرتبة الأولى بنسبة 61 %، في حيين تأخذ اللغة العربيّة الموقع الثاني بنسبة 34 %، أمّا الإنجليزيّة فتحتل الترتيب الثالث بنسبة 5 % .

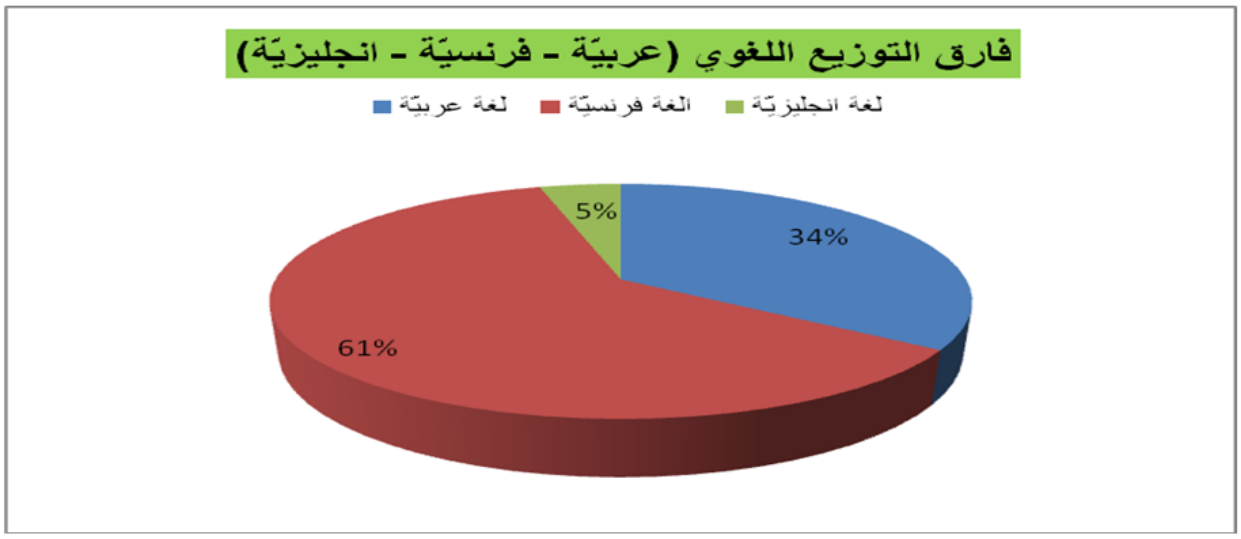

الشكل (7): الفارق النسبي بين الكتابات باللغة العربيّة والفرنسيّة الإنجليزيّة
بالمجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات 1983-2020

تجعلنا هذه القراءة الجليّة نتساءل لماذا تغلب الدراسات الفرنسيّة المنشورة بالمجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات على اللغة العربيّة بما هي اللغة الأم للبلاد التونسيّة والتي تعتبر بلد عربي ؟

إنّ النسبة الضعيفة للمقالات المنشورة باللغة الإنجليزيّة 5% تجعلنا لا نقف عندها، حيث إنها لا تعتبر ذات وزن مقارنة مع غلبة المنشورات باللغة الفرنسيّة والتي تجد لها مبرر تاريخي في الحقيقة، حيث خضعت البلاد التونسيّة إلى فترة استعمار فرنسي امتدّ من1881 إلى 1956، هذه السيطرة الفرنسيّة قد تركت مدارس فرنكو-عربيّة، تكوّن بها جيل سابق وتخرّج منها إطارات ومفكرين، يغلب عليهم اللسان الفرنسي. من جانب آخر، فإنّ الإستعمار الفرنسي قد ترك آثاره وتبعاته والتي تجلت في طبيعة المعاملات بعد الاستقلال ثمّ إعلان الجمهوريّة في 1957 لتكون مكثّفة مع الأطراف الفرنكفونيّة.

لغة الكتابة لا تكون عادة بمعزل عن طبيعة المؤلف وتكوينه، وللتدقيق في هذه المسألة، فنحن أمام إجباريّة التبرير أو البحث في طبيعة تكوين الباحث أو هويته، وحتى نتبيّن ذلك، فإننا نضع جدول نذكر فيه لغة الكتابة وهويّة الكاتب، لعلّ ذلك يمكننا من قراءة لإنتماء المؤلفين سواء إلى مدارس أو إلى أصول وهويّة.

الجدول (8) : المقالات المكتوبة باللغة الأجنبيّة وبيان هويّة المؤلف

عدد المقالات الأجنبيّة وهويّة المؤلف				
السنة	انجليزيّة	المؤلّف	الفرنسيّة	المؤلف
1983	1	1أجنبي	07	1تونسي+ 6عرب
1984			21	13 تونسي + 8 عرب
1985			12	7 تونسيون + 3 عرب+2 أجنبيان
1986			13	6 تونسيون + 6عرب + 2 أجنبيان
1987	4	4أجانب	05	1 تونسي + 3 عرب + 1أجنبي
1992	2	1عربي + 1أجنبي	08	5 تونسيون +1عربي + 4 أجانب
1993			05	4 تونسيون + 1 أجنبي
1998			15	8 تونسيون + 3 عرب + 4 أجانب
2000	3	2تونسيان+1 مشترك (تونسي وأجنبي)	11	10 تونسيون +1 عربي + 6 أجانب
2001			12	8 تونسيون + 5 عرب +2 أجنبيان
2002	1	1 عربي	11	11 تونسيون + 1 عربي

2005	3	2أجنبيان+1 مشترك (تونسي وأجنبي)			71			27 تونسي + 14 عربي + 62 أجنبي
2006	1	1 مشترك (تونسي وعربي)			10			8 تونسيون + 2 أجنبيان
2007					06			6 تونسيون + 1 عربي
2009-2010	2	1 مشترك (تونسي وعربي)+1تونسي			05			6 تونسيون + 1 أجنبي
2011					09			10 تونسيون + 4 أجانب
2012-2013	1	1تونسي			05			4 تونسيون + 4 أجانب
2014	1	1عربي			10			9 تونسيون + 7 أجانب
2015					05			4 تونسيون + 1 عربي
2016	2	1أجنبي+1أجنبي (5مؤلفين لمقال واحد)			12			4 تونسيون + 9 عرب + 21 أجنبي
2017					04			1 تونسي + 3 أجانب
2018					07			6 تونسيون +3 عرب + 1أجنبي
2019					02			1 تونسي + 2 أجانب
2020					06			2 تونسي + 1عربي + 5 أجانب
المجموع	**20**	**8 تونسيون**	**5 عرب**	**14 أجانب**	**273**		**162 تونسي**	**63 عرب**	**134 أجنبي**

طرحنا التساؤل حول ارتفاع نسبة المقالات الفرنسيّة؟ ونتبيّن من خلال الجدول (8) أنّ مجموع المؤلفين للمقالات باللسان الفرنسي قدّروا بـ 359، وزعوا بين 162 مؤلف تونسي، و63 مؤلّف عربي أغلبهم من الجزائر ثمّ المغرب، و134 مؤلف أجنبي وأغلبهم فرنسيين.

غلبت كتابات الأجانب في المنشورات للسنتين 2005 و2016، حيث بلغوا سنة 2005، 62 مؤلفا أجنبي، مقابل 27 تونسي و14 عربي من مجموع 103 كاتب مقال. وأمّا في سنة 2016، فقد بلغوا 21 كاتبا أجنبي لمقالة علميّة، مقابل 4 تونسيون و9 عرب. ولعلّ مبرر ذلك هو أنّ المقالات خلال هاتين السنتين هي نتاج فعاليات ندوات دوليّة، حيث إن طبيعة الموضوع ومستجداته قد جلبت انتباه واهتمام الأجانب، ونلحظ ذلك خاصة سنة 2005 وبمناسبة انعقاد قمّة المعلومات في تونس حيث طرحت الندوة حينها موضوع المعلومة الرقميّة ورهانات مجتمع المعلومات، وتعتبر هذه المقاربة في ذلك التاريخ من المستجدات تونسيّا وعربيّا. وهذا

ما جعل نسبة التونسيون والعرب يقل عن نسبة الأجانب في الكتابة حوله. إضافة إلى أنّ معدل المقالات العربيّة خلال هذه السنة قدّر بـ (0) مقال. وبتصفح الأعداد، نلحظ أنّ من المقالات ما كتب بالشراكة بين تونسيون وعرب وخاصّة بين تونسيون وأجانب، ولعلّ ذلك يبرّر طبيعة التكوين، حيث إنّ أغلب أطر التدريس الجامعي في اختصاص علم المعلومات بالمعهد العالي للتوثيق، قد واصلوا دراساتهم العليا ببلدان فرنكفونيّة وخاصّة فرنسا، بالدرجة الأولى. ومن هنا استرسلت العلاقات العلميّة سواء للكتابة الفرديّة أو المشتركة باللغة الفرنسيّة. أمّا الكتابات باللغة العربيّة فقد خصّت التونسيون والعرب.

الجدول (9): تعداد لمؤلفي المقالات باللغة العربيّة

السنة	المقالات العربيّة	المؤلّفين	المقالات المشتركة
1983	08	08	
1984	15	15	
1985	09	10	1 مقال مشترك بين مؤلفين (2) عرب
1986	13	15	1 مقال لتونسي مترجم عن فرنسي+ 1 مقال لتونسي مترجم عن إنجليزي
1987	16	16	
1992	04	04	
1993	00	00	
1998	03	03	
2000	11	12	1 مقال مشترك بين مؤلفين (2) تونسيين
2001	05	05	
2002	06	06	
2005	00	00	
2006	03	03	
2007	06	07	1 مقال مشترك بين مؤلفين (2) تونسي وعربي
2009-2010	03	03	
2011	04	06	1 مقال مشترك بين مؤلفين (2) تونسيين +1 مقال مشترك بين مؤلفين (2) جزائريين
2012-2013	06	09	1 مقال مشترك بين (3) مؤلفين(تونسي وعربيان)+1 مقال مشترك بين مؤلفين(2) تونسيين

2014	01	03	1 مقال مشترك بين (3) مؤلفين جزائريين
2015	06	11	1 مقال مشترك بين مؤلفين (2) عرب+1 مقال مشترك بين (3) مؤلفين جزائريين + 1 مقال مشترك بين (3) مؤلفين تونسيين
2016	05	10	3 مقالات مشتركة بين جزائريين
2017	09	12	3 مقالات مشتركة بين جزائريين
2018	07	09	(2) مقالين مشتركين بين جزائريين
2019	09	12	1 مقال مشترك بين مؤلفين (2) تونسيين + 1 مقال مشترك بين مؤلفين (2) جزائريين + 1 مقال مترجم عن مؤلفين أجنبيين (2)
2020	05	07	1مقال مشترك بين مؤلفين (2) تونسي وعربي + 1مقال مشترك بين مؤلفين (2) جزائريين
المجموع	**154**	**186**	

يعدّ مجموع الكتابات العربيّة بـ 154 مقالة، قدّمها 186 مؤلف، ويعود ارتفاع عدد المؤلفين على عدد المقالات المنشورة لاشتراك العديد من المؤلفين بصفة ثنائيّة أو أكثر أحيانا في كتابة مقالات، عدّت بـ 25 مقالا باللغة العربيّة، ومن الملاحظ أنّ نسبة ارتفاع ظاهرة الكتابة المشتركة قد تدعمت منذ العدد 20 لسنة 2011، خاصة من طرف الباحثين الجزائريين حيث تجمع أغلبها بين الأستاذ وطالبه، إضافة إلى بعض المقالات المشتركة بين الأساتذة سواء كانوا جزائريون أو تونسيون أو تونسيون وعرب في بعض الأحيان.

كما تخللت بعض الأعداد 3 مقالات معرّبة من طرف تونسيين، 2 منها عرّب عن اللغة الفرنسيّة لمؤلفين فرنسيين وأمّا المقال الثالث فقد عرّب عن اللغة الإنجليزيّة لمؤلفة عربيّة الأصل. وتعتبر هذه المبادرات رغم تواضعها مؤشر انفتاح على الكتابات الأخرى وتواصل وتفاعل معرفي لإتاحة المعلومة بأكثر من لغة.

في تعداد عام لعدد المؤلفين بالمجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات فقد مدّنا الجدولين (8) و(9) بمجموع 572 مؤلّف من بينهم 186 كاتب باللغة العربيّة وبنسبة 32 % ، و27 كاتب باللغة الإنجليزيّة بنسبة 5% و359 كاتب باللغة الفرنسيّة بنسبة 63%.

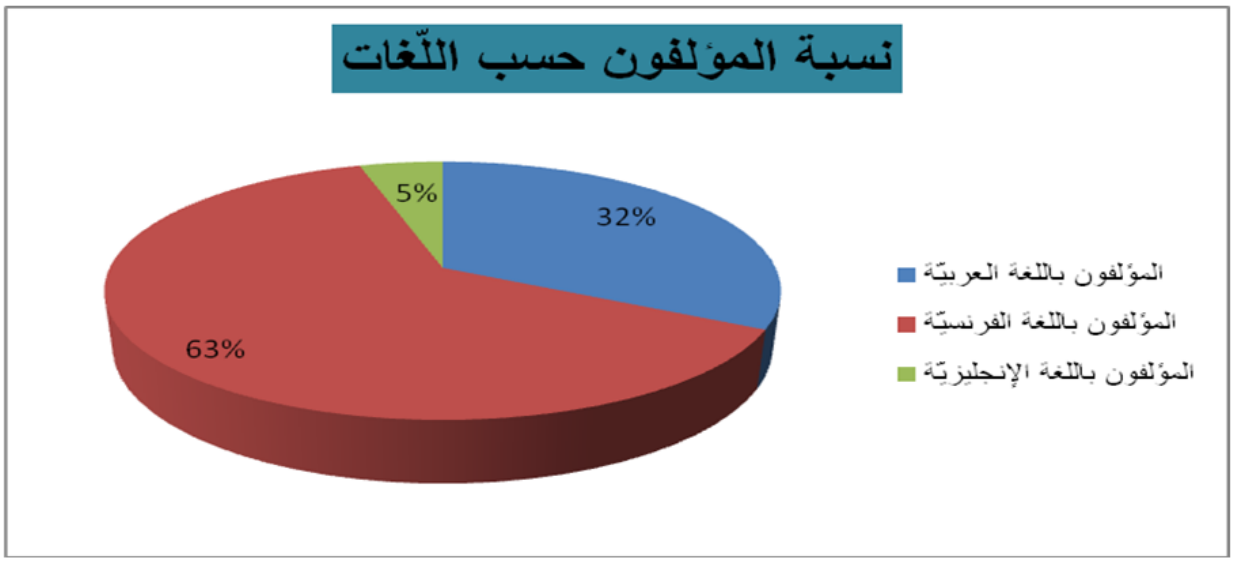

الشكل (7): توزيع نسبة المؤلفين حسب اللغات

رغم ارتفاع النسبة المئويّة للمقالات المكتوبة باللسان الفرنسي سواء لمؤلفين عرب أو لغير العرب، إلاّ أنّ هذه النسبة قد بدأت في السنوات الأخيرة، وحسب الشكل (8) التالي، في تراجع نسبي، مقابل الارتفاع النسبي أيضا للمنشورات باللغة العربيّة والتي تعود خاصّة للباحثين العرب.

فكيف يمكن أن نفهم هذا التغيير النسبي في لغة الكتابة؟

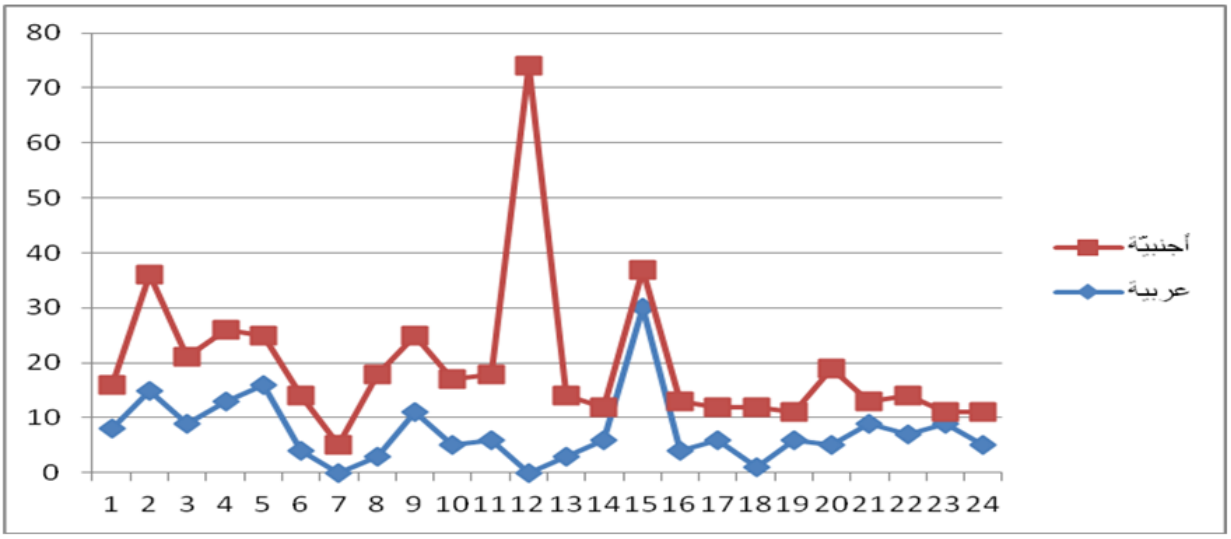

شكل (8): ارتفاع نسبي للمقالات العربيّة مقابل تراجع نسبة المقالات باللغة الأجنبيّة.

ربّما تساعدنا بعض فرضيات التفكير للغويين واللسانيين، على تفسير هذا المنعرج الطفيف، نحو النمو النسبي للكتابة باللغة العربية، حيث يؤكّد فرديناند ديسوسور Ferdinand de Saussure على أنّ اللغة حدث اجتماعي (جوزيف، 2007، ص76) وأنه بين اللغة والمجتمع تشاكلا بنيويا. فما يحصل في بنية أحدهما لا يكون بمنأى على الآخر. في نفس السياق، يذكر محمد الأوراغي أنه إمّا أن تقوم بين اللغة والمجتمع علاقة تأثير وتأثّر وإمّا أن يكون لهما نفس المفعول في التكوين الموازي لتنسيق اللغة وبنية المجتمع الاثقافيّة. وفي كلتا الحالتين هناك تفاعل بين المجتمعات ولغاتها (الأوراغي، 2002، ص19).

كما تذهب جلّ الدراسات اللسانيّة والاجتماعيّة بين قوّة اللغة وتقهقرها بقوّة أو ضعف المجتمع الذي تعيش فيه، وذلك تصديقا لقول بن خلدون "أنّ غلبة اللغة بغلبة أهلها " (جوزيف،2007، ص7)، حيث إنّ كلّ تغيير في توزيع القوّة يؤدّي إلى تغيير في توزيع اللغات، وبذلك يعود جمود اللغة أو نموها إلى وضع أهلها، وما يجري في العالم من أفكار وثقافات ومعارف جديدة.

اعتمادا على ما ذكر، ربّما ندرك أن أمرا قد جعل من المؤلفين التونسيين والعرب يتجهون أكثر اليوم نحو اعتماد لغتهم الأم، قد يكون ذلك من باب التنويع وإثراء رصيدهم من الكتابات، أو أن يكون اتجاه نحو التعريب، أو قد يكون لتعميم الفائدة على جمهور القراء على الصعيد العربي.

نتائج الدراسة:

انطلقنا في بداية الدراسة، بهدف الوقوف على خصائص الإنتاج الفكري للمجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات من خلال دراسة بيبليومتريّة، وانتهينا إلى جملة من النتائج نسوقها على التوالي:

- رغم الصدور السنوي للمجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات، وهو أمد يعتبر بطويل، إلاّ أنّ الغريب أنّ المجلّة لم تحافظ لسنوات على تواترها واستقرارها، حيث شهدنا أنها تعود للصدور في العديد من المرّات، بعد انعقاد مؤتمر، وتغيير إدارة المعهد. ولعلّ ذلك يعطينا شرعيّة الفهم أنه ربما لم تكن للمجلّة المرئيّة المطلوبة لتستقبل المقالات إلاّ بعد الإعلان عن تظاهرة علميّة يليها النشر.

- أمّا انتاجيّة المجلّة عدديا، والتي بلغت 447 مقالا علميّة، بعد صدور فعلي في 29 عددا من بينها ما هو مجمّع خلال 24 سنة صدور فعلي، فقد تراوحت بين الارتفاع على إثر نشر فعاليات مؤتمرات أو انخفاض في الأعداد العاديّة. ولعلّه يعتبر نقيصة في سياسة النشر بالمجلّة، لكن في كل الأحوال فإنّ ذلك قد يشير إلى مبرر النقطة الأولى وهو ضعف مرئيّة المجلّة عالميّا، كما قد يكون مرتبطا بالعدد المحدود جدّا لطلبة الدكتوراه التونسيين المتخصصين في علم المعلومات، إذ اقتصرت كتابات التونسيين بها على بعض المدرسين بالمعهد.

- بالنسبة للتوزيع الموضوعي للمقالات بالمجلّة، فيمكننا القول بشكل عام: إنّها قد ألمّت بتناول جوانب علم المعلومات من تأريخ إلى الممارسة التقنيّة إلى استشراف مستقبل مهنة المعلومات والتدخل التكنولوجي، والتي طرحت بشكل ملحوظ خاصة أثناء انعقاد المؤتمرات، وكانت تهدف لطرح المستجدات في مجال المعلومات.

- تعتبر المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات، متعددة اللغات. لكن لاحظنا أن المنشورات باللغة الفرنسيّة تتجاوز العربيّة بكثير. ونشير في هذا الصدد أننا حاولنا تبرير ذلك بالمعطى التاريخي، ثمّ التكويني. من جانب آخر ترتبط لغة المقالات المنشورة بشكل مباشر بالمواضيع، حيث أشرنا في النقطة السابقة إلى أنّ أغلب المواضيع قد طرحت أثناء المؤتمرات الدوليّة وتناولت بشكل حصري تكنولوجيا المعلومات بمختلف أشكالها وأبعادها. كانت نسبة هامة من المشاركين بالمؤتمرات، أجانب من الناطقين باللسان الفرنسي، إضافة إلى أنّ طبيعة المواضيع المستحدثة قد اعتمدت على مراجع غربيّة فرنسيّة الكتابة، فكان من الأيسر إذن التحرير بلسان فرنسي.

وبشكل عام شهدت المجلة خلال السنوات الأخيرة إقبالا عربيّا على النشر بها وبصفة خاصّة من الجزائريين، ولعلّ هذا ما يبرّر الارتفاع النسبي للمنشورات باللغة العربيّة.

التوصيات والمقترحات:

- ضرورة مراجعة إدارة المجلّة سياستها للكشف على أسباب التأخر في النشر وقلّة المنشورات بالعدد الواحد.
- تشجيع الباحث بشكل عام، والتونسي بكل خاص على الكتابة ، بتوجيهه ليتمكن من آليات التحرير والنشر العلمي.
- إعداد كشاف شامل للمقالات المنشورة بالمجلة للفترة الممتدة من سنة 1983 إلى سنة 2020، مع إعداد مداخل بالمؤلفين والعناوين والكلمات الدالة للتعريف بالإنتاج الفكري الذي تزخر به المجلة.
- الحرص على رقمنة وتحميل كامل أعداد المجلّة.
- تشجيع للمهنيين وفتح المجال لهم من أجل نقل تجاربهم ومعارفهم ونقديم مقترحاتهم في شكل أوراق مكتوبة.

الخـــاتمة:

من خلال الدراسة الببليومترية التي قمنا بها، خلصنا إلى أهميّة المكانة العلمية للمجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات، فرغم أنها المجلّة الأكاديميّة الوحيدة المتخصصة في مجال المعلومات إلّا أنّنا لا نستطيع أن ننكر إشعاعها، حيث استقطبت أكاديميون ومهنيون متخصصون في مجال المكتبات والتوثيق والأرشيف سواء على الصعيد الوطني أو العربي أو العالمي، كما لا تقتصر

على ما بلغها للنشر بعد التحكيم، وإنما كانت تنشر فعاليات الندوات الدوليّة وتهتم بتكريم أعلام ومؤسسي علم المعلومات في تونس في أعداد خاصّة .

كما خلصنا إلى أننا لا نستطيع الحديث عن نشاط دوري سنوي مستقرّ حسب ما حددته سياسة المجلة منذ 1983 إلى 2020، إلّا بعد سنة 2010. حيث لم يتعثر صدورها وحافظت على الظهور كلّ نهاية سنة إداريّة. وفي حصر للأعداد النهائية فقد ظهر 29 عددا من بينهم أعداد مجمّعة في مجلّد واحد خلا 24 سنة من الصدور الفعلي، وعلى امتداد 38 سنة كإمتداد عمري للمجلّة منذ ظهورها.

أمّا حول التوزيع الموضوعي، فبحكم الطابع الاختصاصي الضيق للمجلة فقد اهتمت بكل ما يتعلق بعلم المكتبات والتوثيق والأرشيف، لكنّ غلب على المقالات توجهها نحو تحديث وعصرنة ممارسة المهنة وأساليب التكوين. فكثيرا ما تناول الباحثون مسألة التكنولوجيا والأشكال الجديدة للوثائق. وكان التركيز على طرح هذه المواضيع خاصة خلال الندوات الدوليّة.

من الجانب اللغوي فقد كان للسان الفرنسي النصيب الأوفر على حساب اللغة العربيّة التي كان لها المرتبة الثانية، ثمّ اللغة الإنجليزيّة. وبينّا أن ذلك يعود أساسا إلى طبيعة العلاقات التي خلّفها الاستعمار الفرنسي والتي أثرت على طبيعة التكوين حيث كانت مواصلة الدراسة في مرحلة الماجستير والدكتوراه تستوجب الانتقال إلى دولة فرنكفونيّة وكانت فرنسا الأكثر استقطابا. كما لاحظنا أنّ الكتابات الفرنسيّة تعود إلى مؤلفين تونسيين وأجانب وأحيانا نجد مسؤوليّة التأليف مزدوجة بين تونسي وأجنبي.

بشكل عام تعتبر نسبة المؤلفين العرب أو الأجانب والذين تعاملوا مع المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات هامّة، ولعلّ هذا ما يجعل منها مجلّة مستقطبة للكتابات العلميّة من العالم ويجعلنا ندرك بأنّ المجلة تمثّل أيضا حلقة وصل هامّة، تنشر التجارب وتعمم الفائدة. لكن حسب الأرقام التي حصلنا عليها، فإنّ نسبة المؤلفين التونسيين في جميع الأنماط اللغويّة تعتبر الأكثر أهميّة عدديا، الأمر الذي يجعلها حاضنة لأصحاب الفكر والتجربة المتخصصة من التونسيين من ناحية ومن ناحية أخرى، البرهنة على تفتح التونسي على الآخر بإمتلاكهم عامل اللغة، فتكون بذلك كتاباتهم أكثر مقروئيّة في العالم الفرنكو-عربي.

المصادر:

الأوراغي، محمد. (2002). التعدد اللغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي. منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة. الرباط.

بالهامل، كمال. (2016). "مقاييس القبول في دليل دوريات النفاذ المفتوح (DOAJ)". *المجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات*. 25. 107-116.

برجس، عزام. (1990). *الدوريات: دراسة في أهمية الصحف والمجلات وأنواعها وكيفية استرجاع معلوماتها*. طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق.

بوفجلين، زهرة وقشايري سميرة. (2017). "دراسة بيبليومتريّة لمجلّة الإعلام العلمي والتقني *RIST* : من 1991 إلى 2012". في بحوث. 2 (11). 10-44 . https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26642 .

التميمي، عبد الجليل. (1983). "رسالتنا (كلمة تمهيديّة)". *المجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات*. 1.

التميمي، عبد الجليل. (1984). "كلمة مدير المجلّة، إثرى انعقاد المائدة المستديرة المغربيّة الأولى حول تدريس علوم المكتبات والأرشيف والمعلومات بالمغرب العربي". *المجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات*. 2.

جوزيف، جون. (2007). اللغة والهويّة. ترجمة عبد النور خلاقي. *عالم المعرفة*، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب. الصفاة.

حمدان، محمد. (1989). دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية من سنة 1838 إلى 20 مارس 1956 : القسم الأول باللغة العربية. المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة. تونس.

دي طرازي، ألفيكونت فيليب. (1913). *تاريخ الصحافة العربيّة: أخبار كلّ جريدة ومجلة عربيّة ظهرت في العالم شرقا وغربا مع رسوم أصحابها والمحررين فيها وتراجم مشاهير*. المطبعة الأدبيّة. بيروت. 1.

زيدان، مراد. (4-9 سبتمبر 1991). *الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس وعلاقته بكفايتهم في تعليم الطلاب : دراسة حالة*. مؤتمر الأداء الجامعي في كليات التربية : الواقع والطموح . كليّة التربية ، جامعة المنصورة. 2 . 159-200

الشاطر، خليفه. (1992). "التكنولوجية الإعلاميّة". *المجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات*، 6-7

الشامي، أحمد محمد. (1988) . *المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات و المعلومات* . دار المريخ . الرياض.

"شروط النشر في المجلات العلمية المحكمة". (2020). http://journals.mejsp.com/blog-single.php?id=29&&lang=ar .

شعبان، عبد العزيز خليفة. (1981). *قاموس البيضاوي الموسوعي في مصطلحات المكتبات و المعلومات*. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة.

قنديلجي، عاصم إبراهيم. (2008). *البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية*. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان.

كلو، ح. ص. (2009) .تطبيقات النظم الإلية في مجال الدراسات الببليومترية و أثرها على الإدراة الإبداعية للمكتبات. *مجلة دراسات المعلومات* . 6. 41-69.

"مبتعث للدراسات والإستشارات الأكاديميّة". (2017). *المجلات العلمية الدولية المحكمة* .https://mobt3ath.com/dets.php?page=627

المجلات العلمية الدولية المحكمة (2017)". https://mobt3ath.com/dets.php?page=627

المجلّة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات http://www.revue-uma.rnu.tn/index.php/RMDI/about

النوايسة، غالب عوض. (2011). *الدوريات التقليدية والإلكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات*. دار صفاء. عمان.

هويسة، سهيل. (2016). "النفاذ المفتوح : في المفهوم والمصطلح". *المجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات*. 25. 11-20

الورفلي، طارق.(2014). "تقديم العدد". *المجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات*. 23.

يونس، محمد محمد. (1997). "الرضا الوظيفي والإنتاجيّة العلميّة : دراسة حالة". *مجلّة التربية المعاصرة*. 50. 15. 191-221.

Benjelloun, M & Abid, A. (1985). « La formation des spécialistes de l'information au Maghreb et au Sénégal ». *Bulletin des bibliothèques de France* 30 (1) : 62-67. bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1985-01-0062-001.

Gdoura, W. (2008). « Tendances de la recherche nord-africaine en science de l'information: entre théorie et application ». *Documentaliste-Sciences de l'Information* 45 (3) : 4-12.

Institut Supérieur de Documentation (ISD) . https://www.ecoles.com.tn/etablissements/superieur/institut-superieur-de-documentation-isd

Laboratoire de recherche en science de l'information. *SILAB.* (2021). http://www.isd.rnu.tn/laboratoire-recherche

Mkada-Zghidi, K. (2007). « Informatistes et technologies de l'information en Tunisie : entre aléas du contexte et impératifs de la profession ». *Revue de la science de l'information* (17-18) : 137-162.

Mkadmi, A & Ben Romdhane, M. (2007). « L'Institut Supérieur de Documentation de Tunis entre les défis des TICs et les besoins de la formation à l'ère du numérique ». *Information Technology Training Needs in North Africa Countries*, Rabat, https://archivesic.ccsd.cnrs.fr/sic_00261723.

Otlet, P. (1934). *Traité de documentation : le livre sur le livre, théorie et pratique*. éditions Mundaneum, Palais mondial. Bruxelles. 124.

Vaughan, A. (1982). *La formation de documentalistes, de bibliothécaires et d'archivistes*. Tunisie : promotion de la formation théorique et pratique des professionnels et des utilisateurs de l'information, rapport technique : UNESCO. Paris. unesdoc.unesco.org/images/0002/000270/027090fb.pdf.